وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغـواط
كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مالية ومحاسبة وتدقيق

دور التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية

دراسة ميدانية على عينة من بنوك ولاية– الاغواط –

إعداد الطالب:
- قيباج إبراهيم الخليل

إشراف: د. محمد السعيد سعيداني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
إبراهيم بورنان	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
محمد السعيد سعيداني	أستاذ محاضر أ	مشرفا
حمزة طيبي	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

إهـــداء

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات، وبعد نهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من تعجز الحروف والكلمات أن توفيهم حقهم،

إلى من لا يمكن أن نرد لهم إحسانهم وفضلهم

إلى والدتي و أختي الكريمين، حفظهم الله في طاعته.

إلى أساتذتنا الكرام، أصدقائنا الأعزاء، الزملاء والزميلات الأفاضل، إلى الجميع مع فائق عبارات الحب والتقدير والاحترام.

إبراهيم الخليل

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى إله وصحبه أجمعين.

نشكر الله على نعمة التي لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه عز وجل في إتمام هذا العمل.

اتقدم بجزيل الشكر و الامتنان الى الاستاذ المشرف " سعيداني محمد السعيد " لأشرافه على هذه المذكرة

على دعمه و على توجيهاته القيمة و التي كانت لنا سندا وعونا منذ بداية العمل في هذه المذكرة و التي لا تكفي كل كلمات الشكر ولتقدير التي نصفها

والى الأستاذ الفاضل " حمزة طيبي " وإبراهيم بورنان"

والى الاساتذة الافاضل لمناقشتهم لهذه المذكرة.

فهرس

المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

مقدمة

الفصل الأول الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي وتطوره

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي، منهجية تنفيذه وطريقة أداءه

المبحث الثاني: التحفظ المحاسبي

المطلب الأول: تعريف التحفظ المحاسبي

المطلب الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية

المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطرة المالية

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

المطلب الثالث : خطوات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة

الفصل الثاني الاطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: تقديم عام للقطاع البنكي في الجزائر

المطلب الأول: نظرة تاريخية للقطاع البنكي في الجزائر

المطلب الثاني: هيكلة البنوك العمومية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الثاني: أساليب تحليل وقياس ثبات أداة الدراسة

المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان وتحليله

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة

مقدمة

عرف العالم تطورا كبير في المجال الاقتصادي على الخصوص وقفزة نوعية في مجالات عديدة وقد كانت المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص مستهدفة من هذه التغيرات ,و الذي شهد بدوره تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ومع كل هذه التطورات إلى أن التحديات العالمية في مواجهة المؤسسات الاقتصادية أصبحت تتميز في و قتنا الحاضر بكبرها و تشابكها وهذا ما أدي إلى الاهتمام بالتدقيق الداخلي نظرا لدورها في حماية أصول و أموال المؤسسة فوظيفة التدقيق الداخلي تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة , يهدف الى التدقيق في العمليات المالية و المحاسبية و غيرها.

وظهر التدقيق الداخلي نتيجة حاجة المؤسسة الاقتصادية الى حماية ممتلكاها وموجوداتها من التلاعبات، والعمل على اكتشاف الثغرات والأخطاء التي حدثة بعد الأزمات المالية، وهذا ما أدى إلى بحث عن سبل ووسائل أخرى لتحقيق فعالية لتلك المؤسسات، وبالتالي زيادة الاهتمام بعملية التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عملها.

وقد اتسع نطاق التدقيق الداخلي في الآونة الأخيرة ليشمل استخدام مؤشرات قياس وتقييم وتحسين فعالية الأداء المالي بما يمكن من تحقيق كفاءة وفعالية الأداء المالي لتحقيق هدف المؤسسة الاقتصادية.

ويعتبر التحفظ المحاسبي واحدًا من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي يعود تاريخها إلى قرون مضت فمنذ المراحل الأولى لتطبيق سياسة التحفظ وحتى وقتنا الحالي أثارت هذه السياسة جدلا واسعا في الفكر المحاسبى، وطرح العديد من الباحثين كثير من التساؤلات حول جدوى وأهمية تطبيق التحفظ المحاسبي وتأثيره على منفعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية .ولقد تباينت الآراء والتوجهات حول هذه الخاصية، فهناك اتجاه من الباحثين والك تَّاب والهيئات التنظيمية للمحاسبة يشكك في جدوى تطبيق التحفظ المحاسبي وتأثيره السلبي على معلومات القوائم المالية للشركات، باعتبار أن التحفظ يؤدي

إلى تحيز المعلومات المحاسبية ومن ثم الأضرار بمستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم

وعلى النقيض من ذلك، فإن العديد من الدراسات الأخرى في هذا التحليل وجدت أن التحفظ المحاسبي يقلل من استمرارية الأرباح، ويحد من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويسهل من عملية إدارة الأرباح، ويقلل من دقة التنبؤات المالية بالنسبة للمحللين، مما يقلل من القيمة الملائمة للأرباح، هذا الاتجاه يعطي دلالة على مضار تطبيق سياسات التحفظ المحاس بي بالشركات.

مشكلة الدراسة:

-من خلال ما سبق يمكن لنا أن نطرح إشكالية الموضوع على النحو التالي :

ما دور التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في البنوك الجزائرية (عينة من ولاية الأغواط)؟

فرضيات الدراسة:

1. **بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**
2. **بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**

أهداف الدراسة:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي
- التعرف على الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي
- التحقق من دور التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في البنوك .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كون التدقيق كوظيفة إدارية يحظى بأهمية بالغة في المؤسسات، وباعتبار التدقيق الداخلي أحد أنواعه، أصبح من أهم الوظائف التي تعمل المؤسسات على تخصيص قسم مستقل بذاته لدوره في تقييم أداء المؤسسة بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص من خلال حساب الفجوة ما بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، كما أن الأداء المالي لا تقل قيمته عن قيمة التدقيق الداخلي، كونه عنصرا مؤثرا بصورة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة.

يتضح مما تقدم أن تقدير تأثير منفعية التحفظ المحاسبي على معلومات التقارير المالية لا يزال محل جدل ونقاش على المستوى المهني والأكاديمي لم يحسم بعد، وذلك في ضوء النتائج المتناقضة التي قدمتها دراسات التحفظ المحاسبي في العقود القليلة الماضية عن تأثير التحفظ المحاسبي على متغيري الإفراط الاستثماري والتلاعب في الأرباح بنوعيه (المستحقات والأنشطة الحقيقية)

أسباب اختيار الدراسة:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

- التخصص الذي درسناه مبني أساسا على موضوع التدقيق
- الواقع المحاسبي للمؤسسات الجزائرية التي تفتقر الى الموثوقية وخصوصا بما يرتبط بنوعية المحتويات التي تتضمنها مما أدى الى ظهور الحاجة التدقيق الداخلي قصد تحسين أدائها المالي.
- إيجاد وسيلة لحماية ممتلكات المنشأة، والعمل على توفير معلومات دقيقة وصحيحة عنها.
- تطلعنا الى البحث في موضوع التدقيق الداخلي والتحفظ المحاسبي والتعمق فيه .
- الاهتمام الشخصي بالموضوع كونه في مجال التخصص؛
- الرغبة في الاطلاع على الموضوع؛

– أهمية الموضوع في التخصص؛

.حدود الدراسة:

•**البعد الزماني** :تم إجراء الدراسة في الموسم الجامعي 2023/2022 ؛

•**البعد المكاني** :تم إجراء الدراسة في بنوك ولاية الاغواط

المنهج المستخدم:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث والوصول إلى الأهداف والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على

المنهج الوصفي:التحليلي تم إعتماده في الفصل الأول النظري حيث تم فيه التطرق إلى السيولة ومخاطرها في الصيرفة الإسلامية عبر نظام التمويل بالمشاركة من خلال الاعتماد على الكتب البحوث والمجلات وكذلك المذكرات ذات الصلة بالموضوع.

هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للدراسة

الفصل الثاني الجانب التطبيقي في بنوك ولاية الاغواط.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي وتطوره

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

قبل الخوض في تعريف التدقيق الداخلي نبدأ بتعريف التدقيق حيث عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنه" عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية. [1] "

كما عرف التدقيق على أنه" عبارة عن اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء راي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج المؤسسة. [2] "

عرف التدقيق على" أنه فحص انتقادي معد للتحقق من أن نشاط المؤسسة مترجم بمصداقية في القوائم السنوية ومطابق لمتانة التنظيم وهو مجموعة الإجراءات القانونية المراقبة لأداء أهداف المشروع. [3] "

---

[1] أقاسم عمر، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سن أولى ماستر، تخصصي تدقيق ومراقبة التسيير وجباية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص7 .

[2] بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا –سطيف –الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص د راسات مالية ومحاسبة معمق، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف –الجزائر، 2010–2011، ص 5.

[3] Reda Khalassi, L'AUDIT INTERNE –AUDIT OPERATIONNEL– Technique ,Méthodologie ,Contrôle interne, 3éme, Houma édition, Alger, p22

تعريف التدقيق الداخلي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي، ويعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها فقد واكب هذه التطورات تطور آخر في مفهومها، وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة الأخرى ليعكس مفهومها المتطور.

يعرف علم المحاسبة على أنه مجموعة النظريات والمبادئ التي تحكم تسجيل العمليات المختلفة التي يجريها المشروع وتبويبها، ويكون لها تأثير على مركزه المالي في صورة نقدية، ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، مركزه المالي في نهاية هذه الفترة. أما التدقيق فهو عبارة عن مجموعة النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي [1]

أي أن المحاسب يبدأ بتسجيل العمليات المحاسبية بدفتر اليومية معتمدا على المستندات المؤيدة لتلك العمليات ثم يقوم بترحيل تلك القيود اليومية إلى حساباتها بدفتر أو دفاتر الأستاذ المساعدة فيكون بذلك قد قام بالترحيل والتبويب. فيما يبدأ عمل المدقق الداخلي بتحليل ما حوته تلك القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وعدالة تصويرها للواقع. ومن أجل هذا، يعود لمطابقة تلك البيانات مع الدفاتر والسجلات، كما يعود إلى المستندات المؤيدة لما هو مسجل بتلك الدفاتر والسجلات وربما يؤدي الأمر إلى تعدي نطاق المشروع بحثا وراء دليل أو قرينة فبعض الكتاب يدعون بان التدقيق هو فرع من المحاسبة إلا أنهما مختلفان ولكن بينهما علاقة قوية، إذ إن المحاسبة تمثل إجراءات جمع وتصنيف وقيد

[1] أقاسم عمر ،المرجع السابق، ص 18.

المعلومات المالية لأغراض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة نفسها لأغراض اتخاذ القرارات ومن قبل إدارة هذه المؤسسة أو من قبل الأطراف الأخرى ، وعلى سبيل المثال المستثمرين .

عرف المجمع العربي للمحاسبين أ التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى[1].

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه "فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة

لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما [2]

ولهذا يمكننا القول إن المحاسبة عمل إنشائي من قبل موظفي الشركة نفسها. أما التدقيق فيتعلق بالإجراءات المختلفة التي يقوم بها المحاسب القانوني (المدقق) الخارجي المستقل والمحايد لأجل التوصل إلى الرأي فيما إذا كانت المعلومات المسجلة في الدفاتر تعكس وبعدالة الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة (او الفترة) وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية الدولية).

ولهذا على المدقق أن يكون على معرفة تامة بهذه المبادئ اذ لا يمكن أن تكون مدققا جيدا بدون أن تكون محاسبا جيدا. فالتدقيق عمل انتقادي منظم يبدأ عندما ينتهي المحاسب من عمله ويقوم به شخص مستقل ومحايد.

وقد عرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم. ومن الواضح أن هذا التعريف يشير إلى

1

[2] المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان :المجمع العربي للمحاسبين. 2001، ص 227.

شمول التدقيق الداخلي لجميع الأنشطة داخل المنشأة وبالتالي لا يقتصر على النشاط المالي والمحاسبي، كما يشير إلى استقلالية التدقيق الداخلي عن الوظائف الأخرى في المشروع وأنها وظيفة تقييميه .

يعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب الرقابة الداخلية حيث أن وجود التدقيق الداخلي يعني تحقيق فعاليتها، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في نتائج تقييمه لفعالية نشاط هذا الأخير، وفيما يلي نتناول المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي:

عرفه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه" وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية واجراءات الرقابة الداخلية ذلك بهدف التأكيد من تنفيذ القوانين الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية[1]

كما أنه عبارة عن" وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، تتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام". [2]

وعرف كذلك بأنه "فحص لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المنشأة وهو عبارة عن جزء من نظام الرقابة الداخلية[3]

وهو أيضاً عبارة عن " نشاط مستقل تأكيدي موضوعي، واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها[4]

---

[1] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل(الإطار النظري،المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي)، ط4 ، الإسكندرية –مصر، 2007، ص 126.

[2] عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 198.

[3] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2001، ص 16.

[4] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، ط4 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2011 ، ص 46.

ثانيا: مراحل تطور التدقيق الداخلي :

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، وفي عام 1947 أصدر أول قائمة تتضمن مسئوليات المدقق الداخلي وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه تدقيق الأعمال والسجلات التي تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا، بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض حيث يختلف نطاق وأهداف التدقيق أو الداخلي كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز خاصة فيها إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية[1]

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني وقد انتهت

هذه اللجنة من أعمالها عام 1979 وقدمت تقرير بنتائج دراسات وتم التصديق عليها.

أما سنة في 1999 فقد تم صياغة دليل تعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف التدقيق على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين انجاز الأهداف من خلال التحقق من إشباع السياسات، الخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية القصوى.

[1] أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل" المعايير الدولية للم ا رجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية" ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية،2006-2007 ، ص 20.

أما في عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق وتم تعريف على أنه نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعدها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والتوجيه.

وفي تعبير مر التدقيق الداخلي بعمليات تطور دراماتيكية متلاحقة أدت بدرجة أساسية إلى توسيع نطاقه بشكل سمح له بالمشاركة بشكل أكبر في خدمة المنشأة التي يعمل بها .

التدقيق الداخلي ظهر بداية بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ولكن حدثت تطورات مهمة على هذه الوظيفة اقتضتها التطورات المتلاحقة في مجال الأعمال.

فالدور التقليدي للمدقق الداخلي في التأكد من وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة طوال الوقت والسعي لكشف الغش والاحتيال لم يعد دورة ملائمة في ظل التغيرات الحديثة في بيئة الأعمال.

مر التدقيق الداخلي بثلاث مراحل حيث تمثلت المرحلة الأولى في التحقق من الدقة الحسابية للأرقام المحاسبية، وتمثلت المرحلة الثانية في التحقق من دقة وملاءمة حسابات الوحدة الاقتصادية والقوائم المالية بما في ذلك التحقق من ملكية الأصول والتحقق من توفر الحماية الكافية لها، أما المرحلة الثالثة فتمثلت في تبني وجهة نظر الإدارة العليا في إدارة الوحدة الاقتصادية في جميع المجالات التشغيلية والمالية وهنا أصبحت أكثر استقلالية وتمثل جزءا من نظام الرقابة الإدارية.

وقد أوضح (Pickett,2004:11) مرور التدقيق الداخلي بعدة مراحل تطور خلالها منذ الخمسينات من القرن الماضي وحتى الآن وعدد Pickett مراحل تطور التدقيق الداخلي حسب السمة التي تميز بها والعمل الذي كان يركز عليه التدقيق الداخلي في كل مرحلة زمنية كالتالي

التطور الزمني للتدقيق الداخلي

السنة	المضمون
1950	فحص السجلات المحاسبية
1960	فحص الالتزام
1970	اختبار الاجراءات
1980	تقييم الرقابة
1990	تقييم ادارة المخاطر
2000	دعم ادارة المخاطر
2005 وحتي ولغاية الآن	إضافة القيمة

هذا وقد دفع التطور الحاصل في وظيفة التدقيق الداخلي معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء وتطوير معايير للتدقيق الداخلي وذلك لعديد من الأسباب، وقد أصبح المعهد فيما بعد منتشرة في العديد من الدول المتقدمة مثل بريطانيا واستراليا وكندا، وهذه الأسباب هي:

- التغيرات التقنية التي أزالت موانع الاتصالات .
- أن الاقتصاديات العالمية أصبحت متشابكة وهذا تطلب ضرورة المراقبة الثابتة للأحداث الدولية التي أصبحت تؤثر على شروط العمل المحلية .
- درجة الوعي لدى المستفيد من الخدمات التي جعلته يطلب أعلى جودة بأقل سعر[1] .

[1] رضا خلاصي، مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص50

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي :

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

مع ازدياد اهتمام الإدارة بالتدقيق بدأت بعض الشركات بتعيين موظفين للقيام بعمل التدقيق الداخلي من داخل المؤسسة، بحيث تساعد الإدارة في المراقبة على الأمور المالية والإدارية و كفاءة الأداء على جميع مجالات عمل المؤسسة بحيث تعد مهمة التدقيق لكونها أداة رقابية فعالة تعمل على خدمة الفئات التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإستراتيجية ومن هذه الفئات نجد[1]

إدارة المؤسسة :و تعتبر المستفيد الأول من عملية التدقيق، فهي تطلعها على النقائص الموجودة في نظام المراقبة الداخلية واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء معطياتها.

المستثمرون :تمكنهم نتائج التدقيق من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم.

البنوك و الدائنون الآخرون :يعتبر تقرير المدقق مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال معرفتهم لمدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلا.

إدارة الضرائب :وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناءا على حصيلة المدقق الداخلي.

إدارة التسيير :تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

الملاك والمستخدمين :تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون بياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ القرارات

[1] رضا خلاصي، المرجع السابق، ص 56.

في توجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

كما تؤدي أهمية التدقيق الداخلي إلى تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتتضح بصورة خاصة في الاتجاه المت زايد خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة بحيث أنها رقابة فعالة تساعد الإدارة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات المؤسسة إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن للمدقق الخارجي لذلك فقد تطورت و زادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة في ما يلي:

- كبر حجم المنشآت و تعدد عملياتها؛
- إضرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات؛
- تطور إجراءات التدقيق من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

كما تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي. [1]

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة،

[1] المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان :المجمع العربي للمحاسبين. 2001 ، ص 226.

ووضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة[1]

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

تتثمل أهداف التدقيق الداخلي بالآتي :

- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها .
- التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تسجيلها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها .
- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا .
- التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا .
- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة .
- إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل .
- التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة .
- تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الأعضاء الإدارة .

– هدف الحماية، إن دور المدقق الداخلي في ذلك يتمثل في القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من سياسة الشركة،

[1] المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان :المجمع العربي للمحاسبين. 2001 ، ص 226.

الإجراءات المحاسبية نظام الضبط الداخلي، سجلات المنشأة، قيم المنشأة، أنشطة التشغيل .

- هدف البناء، ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية إلى التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعة؛ والتحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول .

وأضاف بكري هدفين آخرين لهدفي الحماية والبناء وهما :

- هدف الشراكة، من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين العاملين في المنظمة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ الأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين .
- هدف خلق قيمة مضافة، وهو قدرة التدقيق الداخلية على إضافة القيمة للمنشأة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المنشأة. وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين، الأول، ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلية نشاط مضيفا للقيمة، إذ إن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية. الثاني، هو النظر لوظيفة التدقيق الداخلية في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة .
- **المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي :**

حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بنوعين هما التدقيق الداخلي المالي financial auditingوالتدقيق الداخلي التشغيلي) Operational Auditing العمري، وعبد الغني، 2006: 347)

وأضاف (ابراهيم، 1998: 102) نوع ثالثا هو تدقيق المهمات الخاصة Special Assignments Audit، وفيما يلي استعراض شيء من التفصيل لهذه الأنواع :

المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي، منهجية تنفيذه وطريقة أداءه

تقوم المعايير كمختلف العلوم والمهن المتطورة على عدة مستويات أداء معينة ومتعارف عليها، وسيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمعايير التدقيق الداخلي، منهجية تنفيذه وطرقة أداءه.

الفرع الأول :معايير التدقيق الداخلي

تعتبر معايير التدقيق الداخلي من الإصدارات الرسمية لمعهد المراجعين الداخليين الأمريكي والتي وضعت حتى تحكم الممارسة المهنية لهذه الأخيرة، فأهم هذه المعايير متمثلة في الآتي:[1]

أ- **استقلالية المدقق الداخلي** : إن هدف وجود التدقيق الداخلي كوظيفة هو خدمة المؤسسة فرغم المناداة باستقلال عمل المدقق الداخلي إلا مجال ونطاق عمله محدد من طرف الإدارة، كما أنه يتلقى تعليمات وأوامر يمتثل لها فالتعارض بين استقلال المدقق وتبعيته للإدارة واضح إذ يصعب ضمان هذه الاستقلالية نظرا لأن من واجبه تقديم تقاريره إلى فرد أو مسئول في المؤسسة.

ولضمان الاستقلالية في تدخلات المدقق الداخلي يجب توفر مكانة خاصة تتمتع بامتيا زات داخل المؤسسة، وخصائص تضمن للمدقق القيام بعمله بكل استقلالية وموضوعية وهي تنقسم إلى:

المكانة المميزة للتدقيق الداخلي بالمؤسسة لاستقلالية التدقيق :تقيم حسب المكانة التي تكتسبها بداخل المؤسسة، والتدقيق الداخلي يجب أن يكون مرتبط بصفة أو رتبة عالية

[1] شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة مبيعات –مقبوضات ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الج زائر، 2003– 2004، ص 74.

بالمؤسسة كالمدير العام أو مجلس الإدا رة، فهذا الارتباط يضمن لها تغطية مجمل نشاطات المؤسسة كما أنها تضمن وصول تقرير المدقق الذي يكون عبارة عن مجموعة من النصائح والتصحيحات المقترحة إلى يد مسئول يتمتع بالخبرة التي تسمح له بتقييم هذه الاقتراحات.

خصائص خاصة بالمدقق الداخلي :على المدققين الداخليين أن يقوموا بمهمتهم بكل موضوعية ولتحقيق هذه الأخيرة يجب عليهم أن يتميزوا بمجموعة من الخصائص ويطبقوا أهم القواعد المتعلقة بهم.

ب – معايير التأهيل العلمي والعملي :تنبع أهمية هذا المعيار من وجود أطراف متعددة تعتمد على راي المدقق عن القوائم المالية الختامية للمشروع، مما يتطلب معه ضرورة توافر الثقة لدى هؤلاء الأطرف في مدى كفاءة وحياد القائمين بعملية التدقيق ولن تتحقق هذه الثقة إلا من خلال توافر الاستقلال لهم عند الراي الفني عن القوائم المالية محل الفحص[1]

ج– معيار نطاق عمل التدقيق الداخلي :يجب أن ينصب في فحص وتقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية لتنظيم وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسئوليات المخصصة لتحقيق الأهداف والمهام المحددة،

المبحث الثاني: التحفظ المحاسبي

المطلب الأول: تعريف التحفظ المحاسبي

بداية، يجب التأكيد على عدم وجود تعريف لمفهوم التحفظ المحاسبي، سواء من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة أو الباحثين في المجال، وبالتالي سيتم تناول تعريف التحفظ المحاسبي من خلال عدة وجهات نظر.

[1] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات تطبيقها، الدار الجامعية، الإسكندرية –مصر، 2002– 2003 ، ص 49.

يعتبر التحفظ المحاسبي من أقدم السياسات في الفكر المحاسبي، وهو أحد أهم خصائص التقارير المالية في العصر الحديث ولقد تطور مفهومه وأساليب قياسه على مدار سنوات عديدة بشكل متواصل، ففي البداية عرف Bliss 1924 التحفظ بأنه" عدم الأخذ في الاعتبار الأرباح المتوقعة والاحتياط لكل الخسائر المتوقع ة"، وقد كان هذا التعريف هو التفسير الشائع فى هذه الفترة، وكذلك أوضح أحد الباحثين Paton 1948 أن مفهوم التحفظ لمعظم المحاسبين يعني تقدير أقل للأصول وكذلك تقدير أقل لصافي الدخل باستخدام أساليب مختلفة للقياس، بينما أهتم Devin 1963 بمحاولة ربط التحفظ المحاسبى مع أهداف المنشأة المخ تلفة) الربحية، النمو، البقاء، خدمة المجتمع وغيره لذا فقد عرف التحفظ المحاسبي بأنه" القاعدة التي تؤدي إلى تخفيض متوسط التوقعات اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة مقارنة ببدائل القياس

المتاحة ووفقًا لقواعد التقارير المعتمدة[1]."

تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد الفكر المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الأعراف اللازمة لمهنة المحاسبة منذ بداية ممارستها، فقد استخدم رواد الفكر المحاسبي الأوائل مصطلح "الحيطة والحذر "للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية[2]

إذ يصف الشيرازي خاصية الحيطة والحذر بأنها الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية[3]

وعلى الجانب الآخر. يرى "هيندركسن "أن مصطلح التحفظ يستخدم عموما للإشارة على ضرورة أخذ المحاسبين أدنى القيم الممكنة للأصول والإيرادات، وأعلى القيم الممكنة

[1] مصطفى أحمد محمد أحمد حماد ، دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية، دراسة تطبيقية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ب س، ص 11.

[2] مدير طه، أبو الخير ، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق المتداول على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 1، 2008 ، ص 7.

[3] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت،1990، ص 102.

للالتزامات والمصروفات في تقاريرهم الدالية .كما يتضمن الاصطلاح أيضا الاعتِّراف بالمكاسب حالا دون تأخير، بينما يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح إلى غاية تحققها[1]

ويرى آخرون أن التحفظ المحاسبي يشتق من فرض الاستمرارية وفرض الدورية، ويمثل استثناء أو تعديلا، بمعنى أنه يطبق كقيد عند التقييم وإعداد التقارير المالية[2]

وفي المفهوم العام، يقصد بمبدأ الحيطة والحذر تفضيل اختيار الإجراء الأقل تفاؤلا عند المفاضلة بينُ إجراءين لمحاسبيين أو أكثر، خشية توزيع أرباح صورية غير محققة والإضرار بحقو الدائنين في حالة الإفراط في التفاؤل.

ب .تعريف التحفظ المحاسبي حسب المنظمات المهنية

ورد في بيان مفاهيم المحاسبة الدالية رقم02 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 1980 تعريفا للتحفظ المحاسبي على " أنه رد فعل عدم التأكد والمخاطر المرافقة لأنشطة المؤسسة فقد تم أخذها في الاعتبار بشكل كاف"

إذ يرى المجلس في هذا التعريف بأنه في حالة ما إذا كان هناك تقديران أو توقعان لقيمة، سوف يتم تحصيلها أو تسديدها مستقبلا أو عد ذلك، يتم استخدام التوقع الأقل تفاؤلا وفقا للتحفظ المحاسبي

وفي المقابل عرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB عام 1989 التحفظ المحاسبي بأنه" درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتجها لوضع الأحكام المطلوبة في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب عد المبالغة في تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب[3]

[1] هيندركسن، 2008، ص 130.

[2] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المجاسبي، اط1، دار الثقافة ، عمان ، الأردن، 2009، ص 436.

[3] ياسر السيد كاسب، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي، دراسة ميدانيه على الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، 2011، ص 303.

من خلال ما سبق فان التعاريف السابقة تشير لوجهة النظر الشائعة لمبدأ التحفظ المحاسبي، والتي يتم عن طريقها تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة، وتأجيل الاعتراف بالمكاسب لحينه تحققها.[1]

المطلب الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي

ميزت الدراسات بين نوعين من ا التحفظ المحاسبي هما: التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

أولا: التحفظ المشروط

عرف التحفظ المشروط بأنه عدم التماثل في توقيت الاعتراف، والذي ينطوي على ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة، وطلب درجة أقل من التحقق للاعتراف بالأخبار السيئة، والذي يترتب عنه تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. ومن الأمثلة على التحفظ المشروط، قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، والاعتراف بتدني قيمة الأصول طويلة الأجل ؛[2]

ثانيا: التحفظ غير المشروط

يسمى أيضا بالتحفظ المسبق أو التحفظ المستقل عن الأخبار والذي ينطوي على الاختيار المسبق من قبل المؤسسات المجموعة من السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدمها في تقييم أصولها والتزاماتها، والتي تلتزم بموجبها بتخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول إلى قيمتها السوقية، على مدار عمر هذه الأصول والالتزامات , ومن الأمثلة على التحفظ غير المشروط الاعتراف بنفقات البحث كمصروف في قائمة الدخل.[3]

---

[1] تريرات أيمن، شلابي عمار، كيموش بلال، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لبعض الشركات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 01، الجزائر :جامعة 20 أوت– 1955 سكيكدة، ص 258.

[2] تريرات أيمن، شلابي عمار، كيموش بلال، المرجع السابق، ص 258.

[3] تريرات أيمن، شلابي عمار، كيموش بلال، المرجع السابق، ص 258.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية

المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطرة المالية

أولا: تعريف المخاطر

تواجه مختلف المؤسسات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها، نجدها تكتسي طابعا اقتصاديا، ماليا، تنظيميا، قانونيا، واجتماعيا، ولعل المخاطر المالية تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، وذلك لكثرة الأنماط التمويلية، وتعقد المحيط المالي من جهة، وأهمية الآثار المالية التي يمكن أن تترتب عن هذه المخاطر في حالة تحققها. من هنا وجب على المؤسسات تحديد وقياس ومتابعة هذها قصد الحد أو التقليل منها، حيث تسهم إدارة المخاطر في ضمان واستمرار تحقيق C المخاطر، أي إدارة أهداف المؤسسة، فمن المؤكد أن عدم الاعتماد على إدارة المخاطر بطريقة علمية صحيحة يؤدي إلى عدمتحقيق الأهداف الإستراتجية للمؤسسة[1].

تعريف المخاطرة: يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا ولذا يجب أن نفهم ونعرف معنى كلمة الخطر بشكل علمي لأن ازدياد الخطر يتحول إلى مشكلة. إن دراسة المخاطر هي موضوع عدد من العلوم الاجتماعية منها علم الإحصاء، وعلم الاقتصاد، وعلم الإدارة المالية والتأمين.

ونظرة كل علم من هذه العلوم إلى المخاطرة له خصوصياته التي ينفرد عن الآخر. ومع كل التعقيدات النظرية التي تكتنفها دراسة المخاطر فإن معناها لا يخرج من جميع هذه العلوم عما سنتناوله من خلال ما سيأتي.

1-**تعاريف مختلفة للمخاطرة:** لقد تعددت وتنوعت التعاريف المرتبطة بالخطر وفيما يلي بيان بعضا منها:

[1] أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2013 ، ص 82.

-يعرف الخطر على أساس أنه: "حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها" وهذا التعريف على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد الخطر ،إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، ولكنه لا يمكن ذلك في جميع الحالات -عرف البعض الآخر الخطر بأنه:" عدم التأكد من وقوع خسارة معينة"وإذا كان هذا التعريف يضيف لحالة عدم التأكد وجود خسارة إلا أنه لم يحدد نوعيتها[1].

-وهناك من عرفه بأنه " الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين"

-ويعرف أيضا: "أن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج، وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميا. وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلا.

تعريف Emmetts Vaughon: الخطر هو "الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في وقت معين " ،ويقصد بالانحراف في النتائج بالانحراف الغير مرغوب فيه أو لانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة أو التي يأمل في تحقيقها ،بينما الانحراف المرغوب فيه لا يمثل خطرا[2].

تعريفWillett : الخطر هو "عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق حادث غير مرغوب فيه " ويركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطرا ،أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه.

واستنادا للتعاريف السابقة ما يلي:

-يعرف الخطر على انه الخسارة المحتملة نتيجة وقوع خطر معين، هذا تعريف التعريف يحتوي على المزايا التالية:

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية ، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية1999 ، ص 56.

[2] خالد وهيب الراوي إدارة المخاطر المالية ، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 82.

– إدخال العنصر الاحتمالي في وقوع الخطر في وليس عنصر عدم التأكد ,وبذلك يمكننا من استخدام أسلوب القياس الكمي للخطر بطريقة رياضية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية.

– يترتب على وقوع الخطر خسارة احتمالية، وهذا المعنى أدق من أن الخطر هو احتمال وقوع الخسارة

– هذه الخسارة مالية تصيب الثروة أو الدخل.

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر المالية، خطواتها وأساليبها.

11. مفهوم إدارة المخاطر المالية :تتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه .وبشكل عام، يمكن توضيح ما يعنيه مصطلح إدارة المخاطر المالية من خلال مراجعة بعض التعريفات كما يلي:

عرف**B، Erik** إدارة الخطر على أناة إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب " وأوضح أن عملية إدارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية وهي :تعريف الخطر، قياس الخطر، وإدارة الخطر، كما أوضح أن مرحلة إدارة الخطر يمكن أن تتبع أحد ثلاث استراتيجيات، وهي :الاحتفاظ بالخطر، أو تخفيض الخطر، أو تحويل الخطر.

ويرىWilliams– **Smith،& Young** ، **أن** إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وقياسها والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها .وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشك لأكثر فعالية وكفاءة[1] .

[1] خالد وهيب الراوي، المرجع السابق، ص 89.

ويشير **J.B، Finard** إلى أن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضروريا لاستمرار المؤسسة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة، وأن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

-الوقاية من الخسائر.

-تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح.

-تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة.

ويشير آخر إلى أن إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالا متخصصا يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به .ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوه رية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية.

ويعرف آخر إدارة المخاطر المالية على أنها "استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية آثارها غير المرغوبة على المؤسسة ."ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة.

وبمراجعة المفاهيم والتعريفات السابقة، يمكن استخلاص نقطتين أساسيتين ترتكز عليه الدراسة الحالية وهما[1]:

-إن مصطلح" إدارة المخاطر المالية "يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

-أن النظام المتكامل لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يعتمد على ثلاث مراحل رئيسية هي:

تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

[1] سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.، ص 23.

قياس مستوى الخطر والخسائر المحتملة من حدوثه.

استخدام الأساليب أو الأدوات المناسبة لتدنية مستوى الخطر، وتدنية أو منع حدوث الخسائر المحتملة بسببه

وانطلاقا من المفاهيم السابقة لإدارة الخطر المالي نتوصل إلى أن إدارة المخاطر المالية تعني :القيام بمجموعة من الأنشطة والعمليات بهدف التقليل من الخسائر المحتملة من وقوع الخطر .كل هذا يمكن المؤسسة من التطور والاستمرارية وتحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

أولا: الأهداف غير المباشرة العامة

البقاء والاستمرارية :من الواضح انه أين تكن أهداف المنظمة فإنها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المنظمة موجودة وفقط أما إذا دمر وجود المنظمة فلا يمكن تحقيق أي من الأهداف . ادن فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل الاقتصاد .وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة، أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المنظمة الأخرى مهما تكن، بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشا بسبب المخاطر البحتة، ويعني هذا أن الهدف الأكثر أهمية

ليس تقليل التكاليف إلى ادنى حد او الإسهام في ربح المنظمة، بل أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة و بالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في" تفادي الإفلاس "وبالنظر لأهمية هدف البقاء في وظيفة ادارة المخاطر و عدم التأكد من تكاليفه نقترح الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر المتمثل في" الحفاظ على الفاعلية التشغيلية أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشا بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة لأهداف أخرى.

استقرار الأرباح :بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك أهداف أخرى ثانوية من بينها· هو استقرار الأرباح والمكاسب، تسهم ادارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى اقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فان خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون اقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

تقليل القلق والتوتر، يقصد به تقليل القلق والتوتر بانه هدف النوم الهادئ ليلا، راحة البال التي تأتي من معرفة انه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية ولا تعرف الإدارة ما إذا تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا، فان عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون القلق الذي ينشا من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة تأثير ضار على صحة ورفاهية ادارة المنظمة، أن القلق يستنزف طاقة هائلة هاته الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن او توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في ام ور اخرى، راحة البال التي تأتي من الأمان الذي تمنحه استراتيجية ادارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ

يسمح للمديرين بتوجيه طاقتهم نحو النمو و الربحية.

ان هدف نوم الليل الهادئ يقصد به راحة البال ليس للمدير فقط وإنما لمديري المنظمة التنفيذيين الاخرين، مجلس الإدارة والمساهمين، بل انه يمتد الى اطراف خارج المنظمة مثل : الدائنين، الموردين، المستهلكين وهذا ما يجعل المؤسسة تجلب اهتمام هؤلاء، لان هذه الأطراف تفضل دائما التعامل مع التي تجيد التعامل مع التهديدات التي تواجه البقاء[1] .

[1] سيد سالم عرفة، المرجع السابق، ص 26.

تعظيم القيمة :ان الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الاخرى في اي هدف الإدارة عموما وهدف المديرين ويرى Neil dohtry مؤسسة و هو تعظيم قيمة المنظمة، الذين فوضت لهم المسؤوليات(بما فيهم مدير المخاطر) هو تعظيم القيمة، لان هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للاسهم العادية للمؤسسة، ووفقا لوجهة النظر هذه ينبغي تقييم قرارات ادارة المخاطر وفقا لمعيار ما اذا كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا . فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة إلا انه يعاب عليه في الوقت نفسه ان هذا الهدف) تعظيم القيمة(وثيق الصلة اساسا بالشركات ذات الملكية العامة ذات الاسهم ذات التداول العام.

ثانيا: الأهداف المباشرة (الخاصة) :

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر المالية فيما يلي**2** :

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها

-العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.

-إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع حدوثها،أو تكرار مثل هذه المخاطر.

-تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح.

-تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطرة والعائد وتخطيط وتمويل تنمية الأعمال بناءا على ذلك.

حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، الدائنين، المستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتقيد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها

المطلب الثالث : خطوات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة:

إن إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل

مع المخاطر وهذ ما يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات، التي تميل للإندماج في الواقع العملي، حيث هذه الخطوات فيما يلي:

تقرير الأهداف والغايات: تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تحديد ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها ا بدقة. هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى، وحماية العاملين من الحوادث التي قد تسبب لهم الوفاة أو إصابات خطيرة، لكن يبقى الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو بقاء المؤسسة. أي ضمان استمرارية المؤسسة ككيان في الاقتصاد، ولكن مع الأسف ومع أن خطوة تحديد الأهداف تعتبر أهم خطوة في عملية إدارة المخاطر إلا أن بعض المؤسسات تتجاهلها، حيث ينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر نتيجة لغياب أهداف محددة للبرامج.

اكتشاف المخاطر المالية: تتطلب عملية اكتشاف الخطر تحديد هذا الأخير بالمؤسسة، حيث يؤثر تحققه في سير العمل بها ويتطلب اكتشاف الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة، والخسارة المحتملة الناتجة عنه مجهودا كبيرا من مدير الخطر في المؤسسة، وذلك لأن الفشل في اكتشاف هذا الخطر، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته سيكون له نتائج سيئة تتمثل في أسلوب المعالجة مما قد يتسبب عنه خسائر كبيرة للمؤسسة، لذلك تعتبر عملية اكتشاف الخطر من أهم مراحل برنامج إدارة الخطر لكونها أساسا للمراحل الأخرى في ذلك البرنامج، كما أن نجاح تلك المراحل يعتمد على الانتباه المبكر لاكتشاف

الخطر، وتتضح أهمية هذه المرحلة في كون إدارة الخطر تحقق أهدافها عندما يتوافر لها معرفة مسببات وأنواع الخسائر المحتملة، لذا على مدير المؤسسة تولي مهمة تحديد الوحدات المعرضة للخطر، وذلك بالتعرف على العاملين وتخصصاتهم وأماكن عملهم والمتعاملين مع المؤسسة، والممتلكات الخاصة، وجوانب النشاط العديدة، والتعرف على حوادث الخطر، التي حصلت وأسبابها وتحديد طرق معينة لاكتشاف الخطر

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى الجانب النظري وتحديد المفاهيم المتعلقة بكل من التدقيق الداخلي وسياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط موضوع البحث على القطاع البنكي بولاية الأغواط بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، بغية التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ إزاء المخاطر المالية في المؤسسة محل الدراسة، ولهذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في **المبحث الأول** لمحة عن المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مجموعة من البنوك، أما في **المبحث الثاني** تطرقنا فيه إلى مكونات الاستبيان وتوضيح أهم خصائص العينة المدروسة، بينما في **المبحث الثالث** قمنا فيه بتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وإثبات صحة الفرضيات مع تقديم اقتراحات للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام للقطاع البنكي في الجزائر

يحتل القطاع البنكي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال جمع المدخرات وتعبئتها وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة حسب أهميتها، والبنوك في مجموعها تعتبر حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، فكلما نمى واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك أهمية البنوك واتسع مجال نشاطها وتعددت خدماتها، لهذا سيكون اهتمامنا في هذا المبحث إلى تقديم نظرة عامة حول القطاع البنكي من خلال تطرقنا إلى النظرة التاريخية للقطاع والبنوك، وكذا سيكون اهتمامنا في هذا الفصل على دراسة حالة لتأثير التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية لدى البنوك بالأغواط.

المطلب الأول: نظرة تاريخية للقطاع البنكي في الجزائر

مر القطاع البنكي الجزائري بعدة مراحل متأثرا بالفكر الاقتصادي الشائع في تلك المرحلة، و مستجيبا للضغوطات التي تفرضها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الوطني ...الخ) ، و يمكن أن نوجز أهم تلك المراحل في مرحلتين: المرحلة الأولى هي وضع تأسيس دعائم النظام البنكي الوطني، أما المرحلة الثانية هي فتح القطاع أمام الخواص المحليين أو الأجانب.

أولا: النظام البنكي الوطني: (1962-1988)

منذ ديسمبر 1962 وضعت الجزائر كل الإمكانيات القانونية والمؤسسية الضرورية لتؤكد على سيادتها المالية، وظهر ذلك جليا من خلال تأسيس البنك المركزي الجزائري الذي أسندت له مهام إصدار الدينار الجزائري، وكان مسؤولا عن تمويل الاقتصاد وجميع الأنشطة التنموية إلى غاية 1966، حيث تم تأميم شبكة البنوك الأجنبية وتحويل رأس مالها ليكون جزائريا صرفا، فخفف هذا الإجراء العبء التمويلي عن البنك المركزي والخزينة العمومية.

بعد سنة 1966 تميز القطاع المصرفي بالاحتكار التام للدولة عبر مؤسساته (البنك المركزي، الخزينة العمومية، البنوك العمومية)، وتجلى هذا الاحتكار في تحديد سعر الفائدة من طرف الدولة وكانت البنوك العمومية هي أدوات للتنمية الاقتصادية، وهي ملزمة بتقديم القروض للمؤسسات العمومية التي تعاني من أزمة مالية (القانون المالية 1970) وتمويل نشاطاتها واستثماراتها الاقتصادية (القانون المالية 1971).[33]

[33] KPMG : "Guide des banques et les établissements Financiers en Algérie ". 2012. p7-9.

ظهرت تغيرات بعد ذلك، حيث بدأت الدولة بتوجيه البنوك العمومية للتخصص وتمويل أنشطة متخصصة بعينها كالفلاحة، الصناعة، التجارة الخارجية، وألزمت الدولة المؤسسات العامة بإنشاء حسابات لدى البنوك الموافقة لتخصص نشاطها فيما يعرف "بقانون التوطين المصرفي".

ومع دخول سنوات الثمانينات صدر قانون كان له الأثر البالغ في هيكلة القطاع المصرفي الجزائري، وهو قانون متعلق بنظام البنوك والقرض الذي أكد على استعادة البنك المركزي صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

كما ركز القانون على الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم إرجاع القرض.

ثانيا: الانفتاح والشراكة (1990-2010)

مع بداية سنة 1990 قامت الدولة بإجراء إعادة هيكلة عدة مؤسسات وبنوك عمومية، هذه الأخيرة تحولت إلى شركات ذات أسهم وخاضعة لقواعد القانون التجاري، كما تم إنشاء بنكين جديدين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL) المنبثقين من رحم القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) على التوالي.[34]

كما ظهرت رغبة الدولة للتوجيه نحو اقتصاد السوق وفتح القطاع المصرفي أمام المستثمرين الخواص المحليين والأجانب (Société Générale. BNP Paribas...الخ)، وكان ذلك بفضل قانون القرض والنقد 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990، والذي أعطى كذلك استقلالية نسبية للبنك المركزي، حيث عرف بنك الجزائر في مادته (11) بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية.

ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية، وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع، أيضا لأحكام القانون 01/88 ويمكن انجاز أهم المبادئ التي كرسها قانون القرض والنقد 10/90 فيما يلي:

- استقلالية البنك المركزي والذي تحول إلى بنك الجزائر؛

[34] KPMG. Op.cit. p9-12.

- اسناد مهمة ضبط النظام البنكي إلى سلطات إدارية مستقلة.
- الفصل بين سلطات الضبط وسلطات اعتماد البنوك وبين سلطة الاشراف.
- احتكار البنوك للعمليات البنكية والتمويلية.

حدثت بعض التغيرات والتعديلات القانونية بعد قانون القرض والنقد 10/90، ولكن أهمها كان مرسوم 04/10 بتاريخ 26 أوت 2010 المتعلق بالقرض والنقد، والذي حمل عدة إجراءات نذكر أهمها:

- مساهمة الأجانب في رأس مال البنوك لا يمكن أن يتجاوز 49%؛
- تحتفظ الدولة بحصة خاصة في رؤوس أموال البنوك المالية لرأس المال الخاص، دون التمتع بحق التصويت، وذلك في العضويات الاجتماعية؛
- الدولة لديها حق الشفعة في أي بيع سواء الأسهم أو الأوراق المالية من أي بنك أو مؤسسة مالية؛
- أي بيع للأسهم أو الأوراق المالية لأي بنك أو مؤسسة يجب أن يكون قد تحصل على إذن مسبق من قبل محافظ بنك الجزائر؛
- أضيفت بعض المهام الجديدة لبنك الجزائر كضمان استقرار الأسعار ووضع ميزان المدفوعات؛
- إلزامية المصاريف لإقامة الرقابة الداخلية والرقابة من أجل المطابقة، ويقصد بهذه الأخيرة مطابقة القوانين والأنظمة؛

وجاءت باقي التدابير والإجراءات على منوال تقوية وتعزيز الإطار المؤسسي، وتعزيز الإشراف على عمليات البنوك والمؤسسات المالية، وحماية جودة خدمة العملاء المصرفية، والتأكيد على مبدأ الحق في الحصول على حساب بنكي.

المطلب الثاني: هيكلة البنوك العمومية

يتشكل قطاع البنوك العمومية من ستة بنوك كما يلي:[35]

1- البنك الوطني الجزائري (BNA):

هو أول بنك وطني تجاري أنشأ في جوان 1966، ويمارس جميع أنشطة البنك شامل الخدمات مع وجود قسم متخصص في تمويل الزراعة، وفي عام 1982 أصبح من أحد البنوك المتخصصة في دعم التمويل لأغراض الزراعة وترقية المناطق الريفية وبموجب قانون رقم 01-88 جانفي 1988 بشأن استقلالية المؤسسات العامة، أصبح أول بنك يحصل على الاعتماد وفق لقانون القرض والنقد.

[35] KPMG. Op-cit. p 13-17.

كما أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم حيث حصلت على الاعتماد في سنة 1995 بعد الاصلاحات، وهو يملك 197 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

2- البنك الخارجي الجزائري (BEA):

أنشأ البنك الخارجي الجزائري سنة 1967 تحت مرسوم رقم 67-204 باعتباره مؤسسة وطنية، أسندت إليه إتباعا أنشطة بنك سوسيتيه جينرال(Société Générale) وبنك باركليز ليميتد (Limited Barclay's) والبنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط (BIAM)، وفي سنة 1970 أصبح البنك الرئيسي للعديد من الشركات الصناعية الوطنية الكبرى وكان الغرض الرئيسي من ذلك تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية الجزائرية في العالم. وفي سنة 1989 تغيرت وضعيته وأصبح مؤسسة ذات أسهم بموجب قانون رقم 01-88 الصادر في جانفي 1988 لاستقلالية المؤسسات مع الحفاظ على نفس النشاط الذي تم تخصيصه له في سنة 1967، وفي سنة 2002 تمت موافقة السلطة الوصية على مزاولة البنك الخارجي الجزائري لجميع عمليات البنوك المعترف بها وفقا للقرار رقم 04-02 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002، ويمتلك البنك 91 فرع منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

3- القرض الشعبي الجزائري (CPA):

تم في سنة 1966 إنشاء القرض الشعبي الجزائري وفقا للمرسوم رقم 66-366 من 29 ديسمبر 1966، حيث تضمن نشاط هذا البنك في البداية أنشطة خمسة مصارف أجنبية عمومية وهي الفروع الأربعة للبنك الشعبي للتجارة والصناعة (BPCI) لكل من (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة) والبنك الخامس هو البنك الشعبي للقرض الجزائري.

وفي سنة 1985 تم تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL) من الزبائن، وبعد سن قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري شركة عمومية ذات أسهم وتتمتع بالاستقلالية المالية والمعنوية وتمت الموافقة على اعتماده سنة 1977.

وبالنظر إلى قانونها الأساسي فإن القرض الشعبي الجزائري هو بنك يقدم خدمات تمويلية شاملة وتتمثل مهمته في تعزيز تنمية قطاع التعمير والبناء، قطاعات الصحة والطب والتجارة والفنادق السياحية، الإعلام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية والصناعة التقليدية.

كان البنك مؤهل للخوصصة مرتين، الأولى في سنة 2002 والثانية في2007، حيث كانت المبادرتين غير ناجحتين، حيث كان سعر البيع منخفض في المرة الأولى، أما المرة الثانية فتعطلت بسبب الأزمة

المالية والمصرفية العالمية والتي أثرت سلبا على خوصصة البنك، ويملك البنك 139 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية أنشأ سنة 1982 وفقا للمرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وأسندت له مهمته الرئيسية هي تطوير الزراعة وصيد الأسماك وتعزيز المناطق الريفية، ويملك البنك 290 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن وهي الشبكة الأكثر كثافة.

5- بنك التنمية المحلية (BDL):

أنشأ انطلاقا من إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري سنة 1982، واعتبر بنكا مختصا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارة بجميع أشكالها، جميع المهن الحرة، بالإضافة إلى المنتجات التقليدية (قرض الاستثمار والاستغلال، قروض السكن والعقار).

يملك البنك 148 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):

أسس سنة 1964 على أساس شبكة من صندوق التضامن للدوائر والبلديات الجزائرية (CSDCA)، وكان البنك مسؤولا عن جميع المدخرات وتحول إلى تسميته الحالية سنة 1997، كما يهدف إلى تمويل القروض السكنية للأفراد، والتطوير العقاري وتمويل الشركات (التأجير التمويلي) أو الخدمات ذات الصلة بالسكن (مكاتب وشركات صيانة المباني...الخ).

يملك البنك 223 فرعا منتشرا في جميع أنحاء الوطن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك

1- تعريف الهيكل التنظيمي:

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه: "عبارة عن توزيع المهام والأدوار عن طريق إشراف سلطات عليا تنظم العمل".[36] ويفهم من هذا التعريف أن الهيكل التنظيمي للبنك يستمد كيانه من العنصر البشري، كما عرف أيضا أنه: "تدرج المسؤوليات بتدرج القرارات انطلاقا من السلطات الوسطى لوصول إلى المنفذين بصفة مباشرة".[37]

[36] سيد الهواري، **إدارة البنوك، دراسة في الأساسيات**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987، ص 29.
[37] محمد سعيد سلطان، عبد الغفارحنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك**، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 1989، ص 389.

ويزيد هذا التعريف عن سابقه أن كفاءة العنصر البشري تدخل في تشكيل الهيكل التنظيمي، وذلك من خلال تدرج القدرات والمؤهلات البشرية.

ويمكن أن نستخلص التعريف الشامل للهيكل التنظيمي للبنك بأنه ذلك الكيان أو الإطار الذي يعبر عن ترتيب أقسام أو أجزاء البنك، وعلاقات السلطة بداخله وشبكة الاتصالات التي تربط أفراده وأقسامه ونمط تجميع أنشطته.[38]

ومن خلال مما سبق يمكن القول أن الهيكل التنظيمي للبنك هو تنظيم خاص للمورد البشري من خلال تدرج قدراتهم واختصاصاتهم ومسؤولياتهم، وبالتالي تدرج قراراتهم وذلك لتحقيق الأهداف البنكية.

ومن خلال ما تطرقنا إلى المفهوم العام للهيكل التنظيمي للبنوك، فأردنا أن يكون في هذا المبحث على الأقل دراسة معينة للهيكل التنظيمي لأحد البنوك الخاصة بولاية الأغواط فارتئينا أن يكون البنك الخارجي الجزائري (BEA)، وهذا من خلال استقبالنا لهذا البنك بسعة صدر، ووجود بعض الأصدقاء بهذا البنك مما سهل علينا العمل داخله وأخذ المعلومات اللازمة عنه.

2- **التعريف ببنك الجزائر الخارجي فرع الأغواط (29):**[39]

وكالة الأغواط (29): هي إحدى وكالات بنك الجزائر الخارجي والتي تسعى كغيرها من الوكالات لتحقيق أهداف بنك الجزائر الخارجي ككل.

افتتحت الوكالة بتاريخ 18/06/1976 بموجب الأمر 06/76، و يقع مقرها الحالي بشارع سحنون المعمورة والتابعة للمديرية الجهوية جنوب بورقلة وعدد عمالها 23 عامل مقسمين في الجدول التالي:

[38] طارق طه، **إدارة البنوك، "نظم المعلومات المصرفية"** دار الكتب، الإسكندرية، 2000، ص51.

[39]- رمز الوكالة.

الجدول رقم (01): عدد عمال بنك الجزائر الخارجي – وكالة الأغواط–

الوظيفة	العدد
مدير الوكالة	01
رئيس المركز المحاسبي	01
رئيس مصلحة	04
رئيس فرع	02
مكلف بالدراسات	04
عون متعدد المهام	03
أمين الصندوق	01
عامل بنكي	02
سائق	01
عون نظافة	01
عامل في إطار تشغيل الشباب	03
المجموع	**23**

المصدر: إدارة البنك

3- **الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي "وكالة الأغواط" (29):**

عن التنظيم الإداري السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق ويلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري والنظام الفني ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات البنكية الرئيسية.

ويخصص لكل منها قسم مختص مثل: قسم الحسابات الجارية، قسم الأوراق التجارية، وقسم الاعتمادات المستندية وغيرها. وكلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمة البنكية يخصص قسم فني لها، وكلما قلت هذه العمليات يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد. ومن المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى الخدمات فرعية، بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات.

على سبيل المثال: قد يتم تجزئة قسم الحسابات الجارية للعملاء إلى وحدات فرعية تختص واحدة منها بعمليات السحب، وأخرى بالإيداع.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي – وكالة الأغواط–

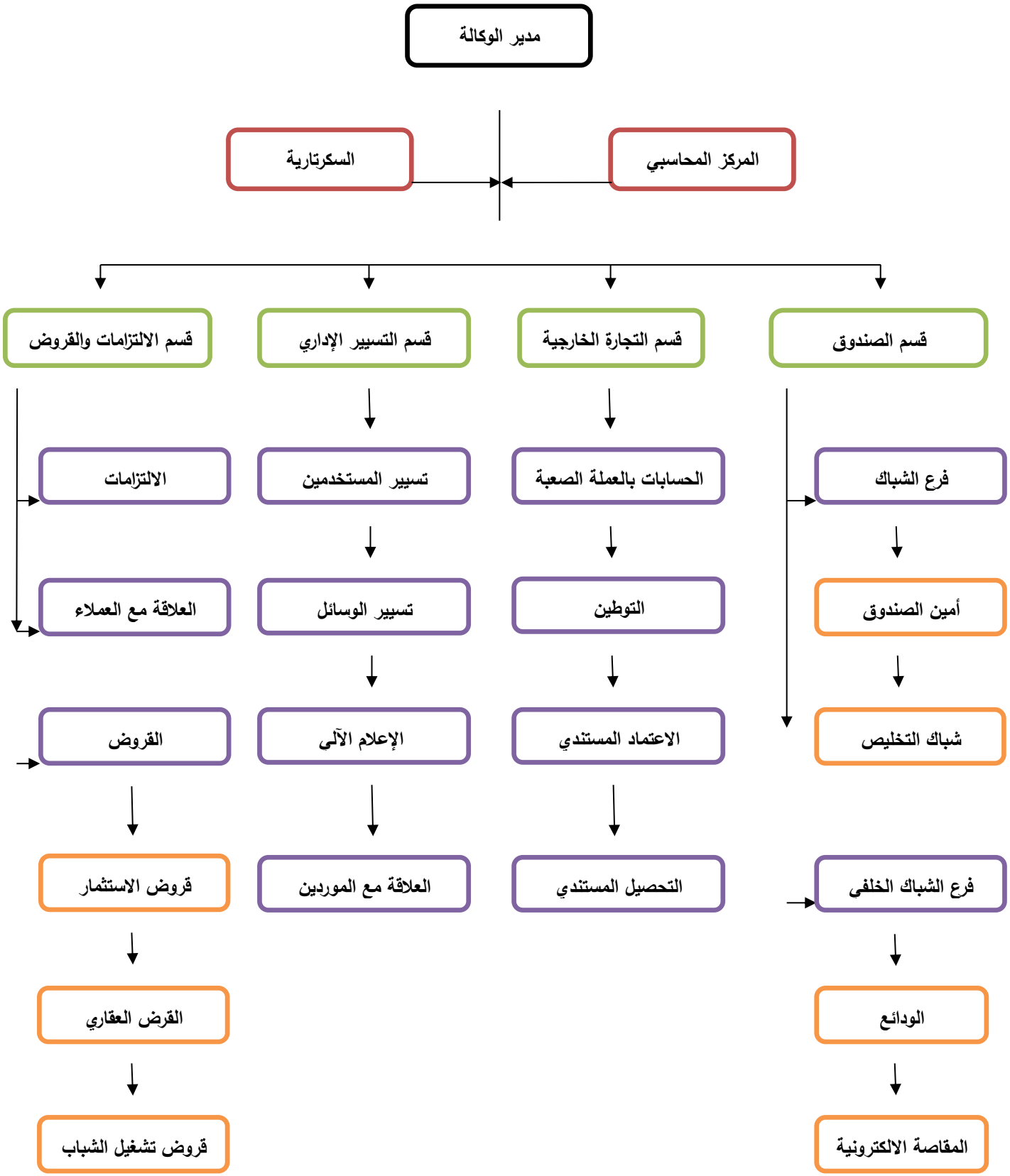

المصدر: إدارة بنك الجزائر الخارجي – وكالة الأغواط–

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض الجانب المنهجي الذي سنتبعه للقيام بالدراسة الميدانية حيث سنتطرق إلى التعرف على مجتمع وعينة الدراسة ونوع الأداة التي استخدمناها لجمع البيانات وكذا المحاور التي تغطيها، ثم نوضّح أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة، وذلك من أجل إعطاء الموضوع مصداقية أكثر، وجعل المعلومات الواردة فيه أكثر تمثيلا وواقعية، رأينا أنه يستحسن إجراء عملية استقصاء لرصد الآراء والانطباعات من الميدان، وعليه خصصنا هذا المبحث ليكون مدخلا لمعالجة الاستقصاء، وفيه نتبع المنهج العلمي بخطواته المرتبة في تصميم الاستمارة واختيار عينة الدراسة وكذلك الأدوات المستعملة في جمع البيانات وطرق تحليلها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

المجتمع الإحصائي هو مجموعة من العناصر أو الأحداث المتشابهة التي تكون بجميع عناصرها موضوعا لدراسة علمية ما، أما العينة فهي جزء من المجتمع الإحصائي يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب بإلقاء الضوء على مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عناصر المشكلة أو الظاهرة، ومن خلال دارستنا فإن مجتمع الدراسة يتكون من إطارات ومدققين باختلاف جنسهم ومراتبهم الإدارية في المؤسسات محل الدراسة، المتمثلة في القطاع البنكي بولاية الأغواط.

ثانيا: عينة الدراسة

عينة الدراسة هي جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة منهجية أو عشوائية لتمثيل مجتمع الدراسة، ويتم فحص عينة الدراسة لتعميم النتائج على باقي المجتمع، وبهدف إجراء الدراسة تم توزيع استبيان على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة، لهذا فقد تم أخذ عينة من ستة بنوك، بحيث تتكون العينة من (50) موظف تم اختيارهم عشوائيا، علما أن البنوك التي أجرينا فيها الدراسة والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أسماء البنوك لعينة الدراسة

الرقـــم	إسم البنك
01	البنك الوطني الجزائري (BNA)
02	البنك الخارجي الجزائري (BEA)
03	القرض الشعبي الجزائري (CPA)
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
05	بنك التنمية المحلية (BDL)
06	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNAP)

المصدر: من إعداد الطالب

في حين تم تنفيذ هذا الاستبيان انطلاقا من تقديم الاستمارات لموظفي القطاع البنكي، وقد كان حجم العينة مقدر في بادئ الأمر ب (50) استمارة موزعة على عينة الدراسة، وتم استرجاع (47) استمارة أي ما يعادل نسبة 94%، وبلغ عدد الاستبيانات التي لم تسترجع (03) استبانة أي ما يعادل نسبة 06%، بينما الاستبانات غير الصالحة للتحليل تمثلت في مفردة واحدة، والجدول أدناه يوضح توزيع عينة الدراسة.

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة

الاستبانات	الموزعة	المسترجعة	غير مسترجعة	غير الصالحة للتحليل	النهائي
العدد	50	47	3	01	46
النسبة %	%100	% 94	% 06	% 0.5	% 92

المصدر: من إعداد الطالب

ثالثا: مصادر جمع البيانات

هناك نوعين من المصادر تم الاعتماد عليهم في جمع البيانات كالتالي:

1. مصادر جمع البيانات الأولية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة الاستقصاء في جمع البيانات الأولية نظرا لانتشار تطبيقها واستعمالها الواسع وفعاليتها في دراسات السوق، وتم تصميم الاستبيان وتقسيمه إلى قسمين كما يلي:

- بيانات خاصة حول الموظف تتكون من(04) أسئلة.
- بيانات حول متغيري الدراسة لكل من التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي والمخاطر المالية، حيث تتكون هذه الأسئلة من(24) سؤال.

2. مصادر جمع البيانات الثانوية:

وهي المصادر التي تحتوي على معلومات منقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر، فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية، وذلك للاحتمالات الخطأ في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة.

رابعا: نموذج الدراسة

لتوضيح دور التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية تم صياغة متغيرات الدراسة في النموذج التالي:

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة

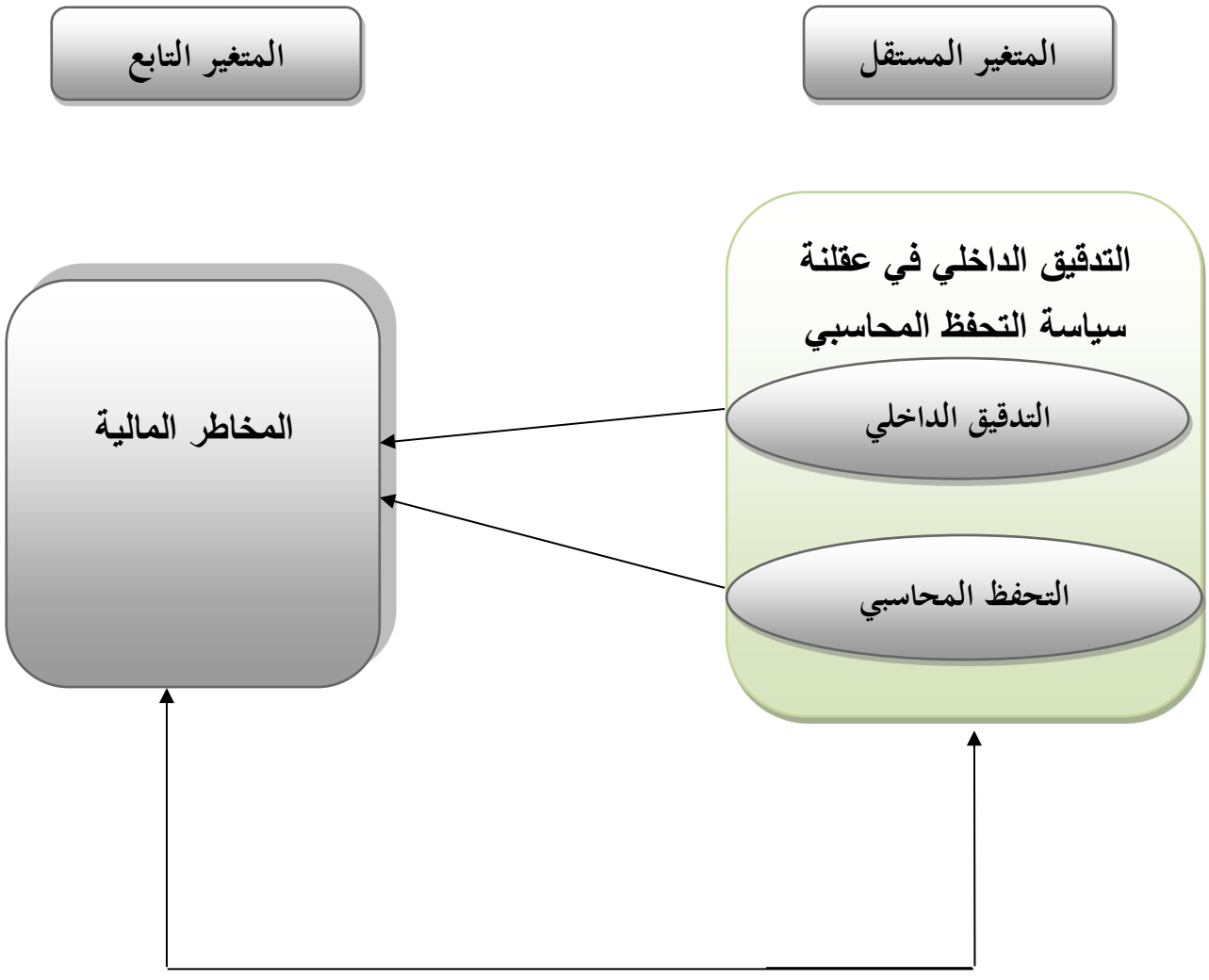

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: أساليب تحليل وقياس ثبات أداة الدراسة

أولا: أساليب تحليل البيانات:

تم الاستعانة ببرنامج SPSS21 في عملية تفريغ البيانات ومعالجتها وأيضا في الرسومات البيانية المختلفة، والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة حيث اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل " آلفا كرونباخ" من أجل ثبات أداة الدراسة؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة ومعرفة مدى موافقة أفردها على عبارات الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات أفراد العينة؛
- معامل الارتباط "سيبرمان" لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع؛
- نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة؛

ثانيا: ظروف عملية إعداد وتنفيذ الاستبيان

قبل أن يخرج الاستبيان في شكله الأخير مر على عدة مراحل، حيث تم إعداد استبيان أولي بالاعتماد على دراسات سابقة، ومن خلال توجيهات الأستاذ المشرف، وبعد ذلك تم توزيعه على (03) أساتذة محكمين من أهل الاختصاص (**أنظر الملحق رقم 01**)، وفي ضوء أراء المحكمين تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها وإضافة عبارات أخرى، وقد استفدنا من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم وقمنا في الأخير بتعديل الاستبيان للوصول به إلى الشكل النهائي.

ثالثا: قاعدة الاستبيان

يقصد بقاعدة الاستبيان، المعطيات المحصل عليها في شكلها الخام بعد تنفيذ الاستبيان، وقد اعتمدنا في بناء هذه القاعدة على برنامج SPSS21 بالنسبة للبيانات الخاصة بمحور الدراسة، حيث وصل عدد الأعمدة (24) عمود والأسطر (46) سطر، حيث الأعمدة تمثل المتغيرات والأسطر تمثل عدد الاستمارات المحتفظ بها بعد المراجعة والفرز.

الجزء الأول من الاستبانة: يتضمن المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالمعلومات العامة عن أفراد البحث وهي (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية).

الجزء الثاني من الاستبانة: يتضمن المتغيرات(المستقلة) الخاصة التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي وهي تشمل محورين وكل محور مكون من مجموعة من الأسئلة تتمثل في:

المحور 1: التدقيق الداخلي ويشمل العبارات من (01 إلى 08)؛

المحور 2: التحفظ المحاسبي ويشمل العبارات من (09 إلى 16).

الجزء الثالث من الاستبانة: يتضمن المتغيرات (التابعة) الأساسية للدراسة الخاصة المخاطر المالية وهي تشمل 08 أسئلة.

الجدول رقم (04): العبارات المحددة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات			أرقام العبارات
المتغير الأول	**أبعاد التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي**	التدقيق الداخلي	من 01 الى 08
		التحفظ المحاسبي	من 09 الى 16
المتغير الثاني	**المخاطر المالية**		من 17 إلى 24

المصدر: من إعداد الطالب

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس سلم "ليكارت الخماسي" والذي يحتمل خمس إجابات، للحصول على مجموع الاستمارات التي تم ترميزها بإعطاء كل رأي قيمة معينة من 01 إلى 05 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): درجات سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالب

رابعا: قياس ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

من خلال هذا يتم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) والذي يعني استقرار هذه الأداة وعدم تناقضها مع نفسها بمعنى قدرتها في الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس

العينة وتحت نفس الظروف، ومن أجل قياس الثبات تم استخدام معامل (Cronbach'sAlpha) بالاستعانة ببرنامج (SPSS 21)، وفي الجدول التالي نبين ما تم الحصول عليه من نتائج.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ألفا كرومباخ لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد العبارات	ألفا كرومباخ
المجموع	**24**	**0.786**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS **(أنظر الملحق رقم 03)**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل " آلفا كرونباخ " الكلي يساوي (0.786)، ومنه فأداة القياس تتمتع بالثبات فيما يخص عينة الدراسة، ونسبة يمكن قبولها لأغراض التحليل، إذ أنها تجاوزت الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات، مما يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستقصى منهم عبر الزمن، وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع الدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان وتحليله

سنتطرق في هذا المبحث إلى المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بموضوع البحث والمتمثلة في البيانات الشخصية لموظفي القطاع البنكي بولاية الأغواط، بالإضافة إلى إجراء إحصاءات وصفية لعبارات الاستبيان وكذا اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

أولا: الجنس: *من مجموع 46 إستمارة معالجة، تمّ الحصول على النتائج الموضّحة في الجدول التالي:*

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	35	%76.1
	إناث	11	% 23.9
	المجموع	**46**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS

الشكل رقم (03): تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس

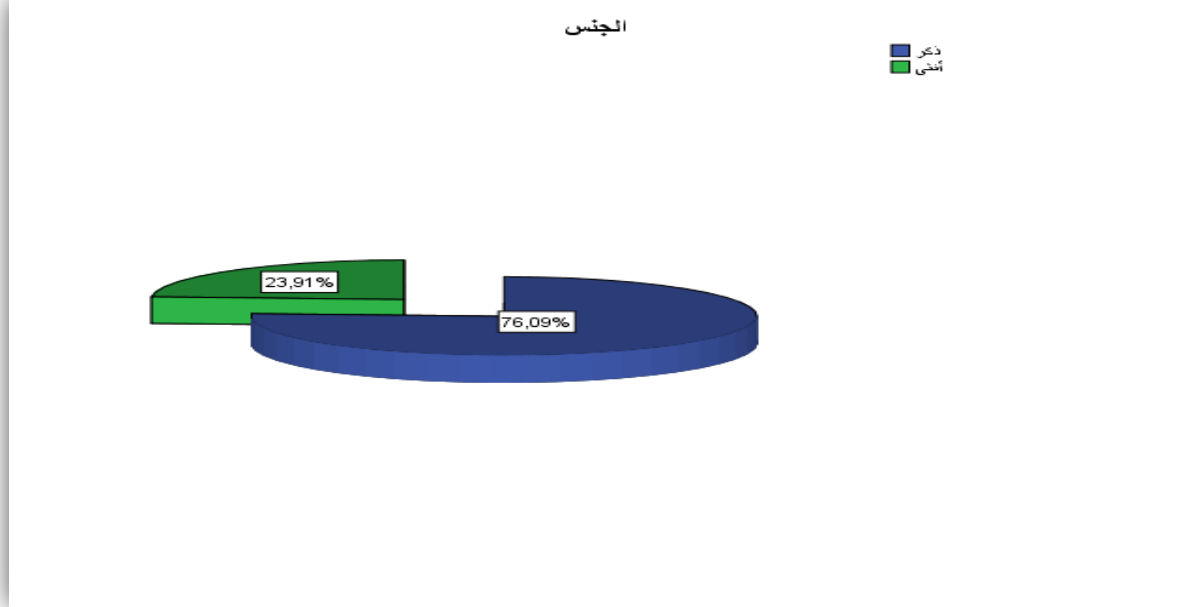

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS **(أنظر الملحق رقم 04)**

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن جنس الذكور ساهم بشكل كبير جدا في تشكيل أفراد العينة الإحصائية بنسبة 76.1%، بينما الإناث تقدر نسبتهم في العينة بـ 23.9% وهذا يعود إلى عشوائية العينة، أي نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث، ومنه نستنتج أن موظفي القطاع البنكي بولاية الأغواط جلهم من جنس الذكور.

ثانيا: السن: *من مجموع 46 إستمارة معالجة، تمّ الحصول على النتائج الموضّحة في الجدول التالي:*

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب السن

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
السن	أقل من 30 سنة	5	%10.9
	من 30 إلى 40 سنة	25	%54.3
	أكثر من 40 سنة	16	%34.8
	المجموع	**46**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS

الشكل رقم (04): تركيبة عينة الدراسة حسب السن

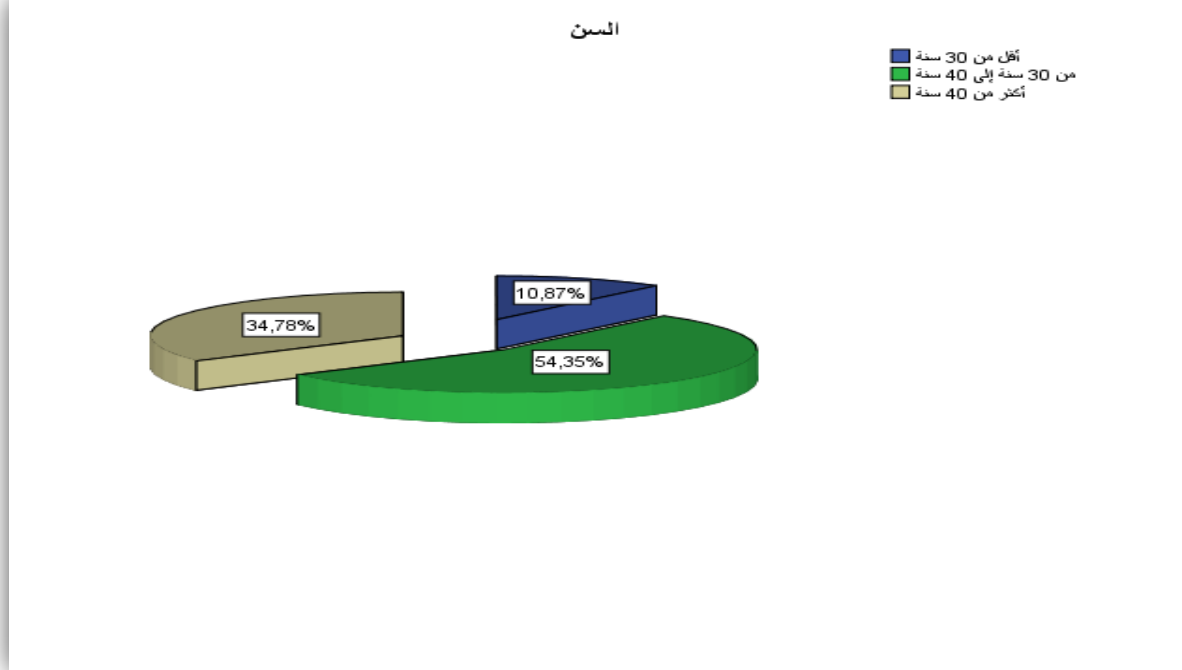

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS **(أنظر الملحق رقم 05)**

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن الفئة العمرية الأكثر تعاملا مع العينة الإحصائية هي الفئة العمرية الذين أعمارهم من 30 إلى 40 سنة وذلك بنسبة 54.3%، ثم تليها فئة الموظفين الأكثر من 40 سنة بنسبة 34.8%، بينما الفئة التي تقل عن 30 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 10.9%، وهذا ما يدل على كسب واحتفاظ المؤسسات البنكية بولاء عمالها.

ثالثا: الوظيفة: *من مجموع 46 إستمارة معالجة، تمّ الحصول على النتائج الموضّحة في الجدول.*

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الوظيفة	مدقق داخلي	6	%13.0
	إطار محاسبي	10	%21.7
	إطار مالي	30	%65.2
	المجموع	**46**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS

الشكل رقم (05): تركيبة عينة الدراسة حسب الوظيفة

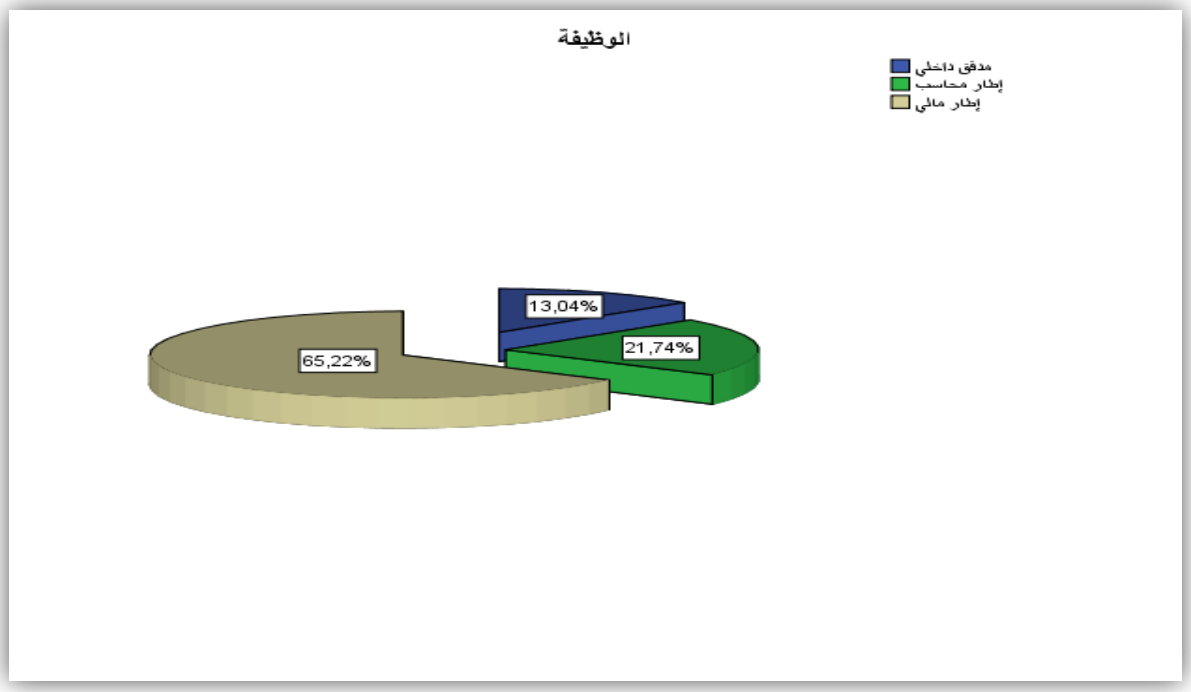

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS **(أنظر الملحق رقم 06)**

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نجد أن الوظيفة التي غلبت على أفراد العينة الاحصائية هي فئة الإطار المالي بنسبة 65.2%، يليها فئة الإطار المحاسبي بنسبة 21.7%، وفي الأخير فئة المدقق الداخلي بنسبة 13%، وهذا راجع إلى الوظائف التي يتطلبها العمل في المؤسسة، وهذا ما يفيد دراستنا فهذه الفئة تكون أكثر فهما وموضوعية لعبارات الاستبيان كونهم إطارات في المؤسسة.

رابعا: الخبرة المهنية: *من مجموع 46 إستمارة معالجة، تمّ الحصول على النتائج الموضّحة في الجدول التالي.*

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الخبرة المهنية (الأقدمية)	أقل من 5 سنوات	8	%17.4
	من 6 إلى 10 سنوات	20	%43.5
	أكثر من 10 سنوات	18	%39.1
	المجموع	**46**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS

الشكل رقم (06): تركيبة عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

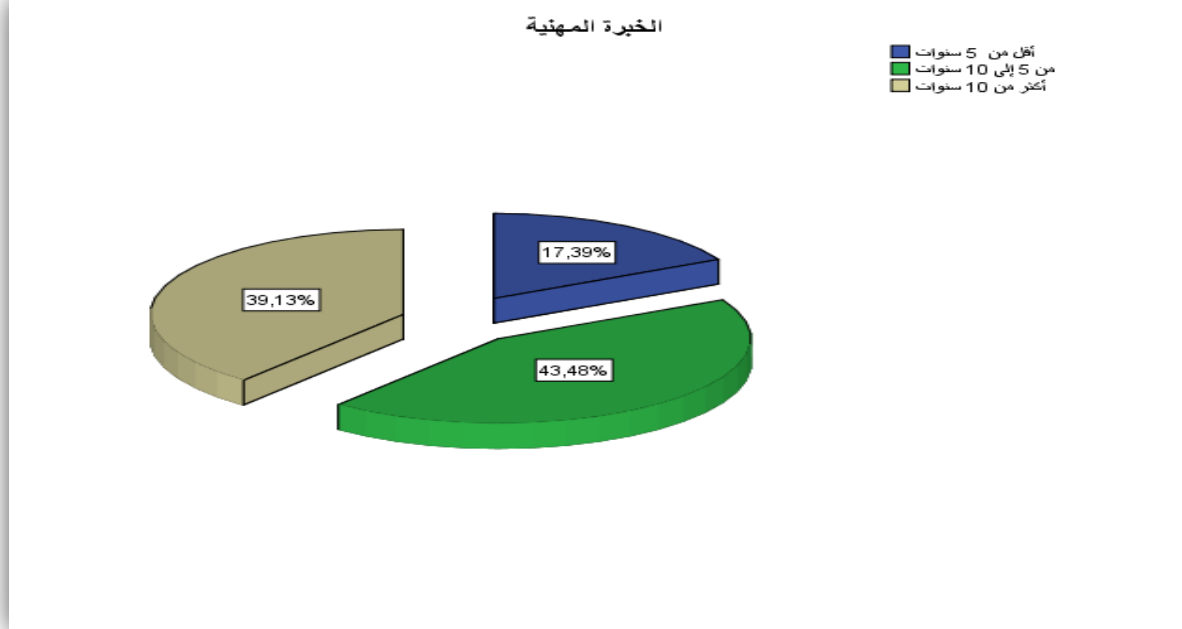

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS **(أنظر الملحق رقم 07)**

من الجدول والشكل أعلاه، نجد أن الفئة الغالبة لأفراد العينة الاحصائية تتراوح مدة خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، إذ تمثل نسبة 43.5% من مجموع الأفراد، في حين نجد الذين تتراوح مدة خبرتهم أكثر من 10 سنوات، إذ تمثل نسبة 39.1%، أما الفئة التي تقل مدة خبرتها عن 5 سنوات جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 17.4%، وهذا راجع إلى أن معظم الموظفين ذو خبرة مقبولة جدا، وتدل هذه النتائج على أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة سنوات عملية جيدة وأن إجابتهم تسمح لنا بمعاجلة إشكالية بحثنا لما لهم من زاد معلوماتي حول طبيعة الموضوع.

وما يمكن استنتاجه من الجداول السابقة للمعلومات الشخصية والوظيفية عن الموظفين هو أن:

جنس الذكور يحتل المرتبة الأولى في الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 54.3% والمتمثلة في الإطارات المالية وهم الأكثر حسب العينة المدروسة.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

لمعرفة مدى موافقة العمال على محاور الاستبيان سنقوم باستخراج النسب المئوية والتكرارات لإجابات عينة الدراسة على عبارته كل حسب مقياس "ليكارت" الخماسي كما سنقوم باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الاتجاه **(أنظر الملحق رقم 08)**، الذي على أساسه نجد اتجاه الفرضية، ونظرا لاستخدامنا لمقياس (Likert) الخماسي فإن الأمر يستلزم تحديد خمس مجالات يمكن للمتوسط الحسابي أن يقع بينها، حيث يمكن تحديد هذه المجالات وفقا للمعادلة التالية:

طول الفئة= (القيمة العليا للبديل- القيمة الدنيا للبديل)/عدد المستويات

طول المدى: 5-1= 4 ، **متوسط المدى:** 5/4= 0.8

تم إضافة هذه القيمة (0.8) إلي أقل قيمة في المقياس وهي قيمة الواحد الصحيح"1"وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول كل فئة، وذلك بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مجالات المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاه العام للعبارات

المجال	الاتجاه العام
[01 - 1.8]	غير موافق بشدة
[1.8 - 2.6]	غير موافق
[2.6 - 3.4]	محايد
[3.4 - 4.2]	موافق
[4.2 - 05]	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

أولا: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي)

الجدول رقم (12): الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بمحور "التدقيق الداخلي"

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
01	التدقيق الداخلي في البنك يسهم في تقييم إدارة الجودة في سير أنظمة الادارة	3.96	1.01	موافق
02	للتدقيق الداخلي القدرة على اقتراح التحسينات لتطوير فاعلية الأنظمة	3.26	.990	محايد
03	يتأكد المدقق الداخلي من كل السجلات للتأكد من صحة المعلومات	4.11	.560	موافق
04	للتدقيق الداخلي دور في تقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة	3.83	1.25	موافق
05	للتدقيق الداخلي دور في التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال المدقق الداخلي	3.67	1.03	موافق
06	يتم الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي لمعرفة مدى كفاءة نظام الجودة في البنك	3.70	1.07	موافق
07	هناك إجراءات موثقة تحدد صلاحيات المدقق الداخلي ومناخ عمله	3.67	1.09	موافق
08	يتابع المدقق الداخلي توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة	3.63	.990	موافق
المجموع		**3.72**	**0.47**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات SPSS

يتّضح من الجدول أعلاه، بأنّ اتجاه إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلّقة بمحور التدقيق الداخلي كان بالموافقة، بمتوسط حسابي قدره **3.72** وبانحراف معياري قدره **0.47** حيث كانت العبارة 03 هي الأكثر موافقة بمتوسط حسابي قدره 4.11، وأقلها العبارة 02 بمتوسط حسابي قدره 3.22 وباتجاه محايد، كما تعتبر العبارة 04 هي الأقل تجانسا في إجابات المستقصيين بانحراف معياري قدره 1.25، أما العبارة 03 هي الأكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 0.56، أي أن معظم الأفراد المستقصي منهم يرون أن للتدقيق الداخلي دور في التأكد من عمل نظام الجودة من خلال المدقق الداخلي، وأنه يتأكد من كل السجلات للتأكد من صحة المعلومات وأنه يتابع توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة.

الجدول رقم (13): الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بمحور "التحفظ المحاسبي"

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
09	يميل المحاسب نحو تخفيض قيمة أصول البنك المعلنة للجمهور في ظروف عدم التأكد.	3.74	.970	موافق
10	تستخدم البنك مبدأ التكلف التاريخية بشكل واسع في تقييم الأصول	3.26	1.14	محايد
11	يميل المحاسب نحو تعظيم قيمة لالتزامات البنك المعلنة للجمهور في ظروف عدم التأكد.	3.52	.780	موافق
12	يفضل المحاسب إظهار مصاريف البنك بأعلى قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد	3.96	.960	موافق
13	يفضل البنك استخدام معدل خصم أقل في تقييم الالتزامات الطويلة الأجل	3.78	.660	موافق
14	يفضل المحاسب المبالغة في تقدير مخصوص الديون المعدومة	3.93	.530	موافق

	والمشكوك في تحصيلها			
15	يميل المحاسب نحو إظهار إيرادات البنك باقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد	3.67	1.03	موافق
16	يميل المحاسب الى تأخير الاعتراف بالإيرادات غير المحققة لحين تحققها	3.70	1.07	موافق
المجموع		**3.69**	**0.41**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات SPSS

يتّضح من الجدول أعلاه، بأنّ اتجاه إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلّقة بمحور التحفظ المحاسبي كان بالموافقة، بمتوسط حسابي قدره **3.69** وبانحراف معياري قدره **0.41** حيث كانت العبارة 12 هي الأكثر موافقة بمتوسط حسابي قدره 3.96، وأقلها العبارة 10 بمتوسط حسابي قدره 3.26 وباتجاه محايد، كما تعتبر العبارة 10 هي الأقل تجانسا في إجابات المستقصيين بانحراف معياري قدره 1.14، أما العبارة 14 هي الأكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 0.53، أي أن معظم الأفراد المستقصي منهم يرون أن المحاسب يفضل إظهار مصاريف الشركة بأعلى قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد، في حين يفضل البنك استخدام معدل خصم أقل في تقييم الالتزامات الطويلة الأجل.

ثانيا: الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (المخاطر المالية)

الجدول رقم (14): الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بمحور "إدارة المخاطر المالية ودور المدقق الداخلي"

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
17	التكوين الذي يحوزه المدقق الداخلي يمكنه من كشف المخاطر المالية	67.3	09.1	موافق
18	يتابع المدقق الداخلي توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة للإدارة المالية	70.3	980.	موافق
19	يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ تدقيق المتابعة بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة حسب المعايير المعتمدة	78.3	890.	موافق
20	يتم تكوين المدققين الداخلين بدورات تكوينية تتضمن إدارة المخاطر المالية	91.3	59.0	موافق
21	يستعين المدقق الداخلي بخبراء فنيين من داخل البنك في مجال إدارة المخاطر المالية	57.3	75.0	موافق
22	عدم إشراك المدقق الداخلي في تربصات إدارة المخاطر المالية سببا في عذم إدراكهم للمخاطر المحتملة	04.4	860.	موافق
23	يتلقى المدقق الداخلي مجموعة من الصعوبات في مجال إدارة المخاطر المالية	85.3	42.0	موافق
24	يعمل البنك على إدارة المخاطر المالية بطريقة احترافية	87.3	610.	موافق
المجموع		**3.79**	**540.**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات SPSS

يتّضح من الجدول أعلاه، بأنّ اتجاه إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلّقة بمحور إدارة المخاطر المالية ودور المدقق الداخلي كان بالموافقة، بمتوسط حسابي قدره **3.79** وبانحراف معياري قدره **0.45** حيث كانت العبارة 20 هي الأكثر موافقة بمتوسط حسابي قدره 4.04، وأقلها العبارة 17 بمتوسط حسابي قدره 3.67 وباتجاه موافق، كما تعتبر العبارة 17 هي الأقل تجانسا في إجابات المستقصيين بانحراف معياري قدره 1.09، أما العبارة 23 هي الأكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 0.42، أي أن معظم الأفراد المستقصي منهم يرون أن عدم إشراك المدقق الداخلي في تربصات إدارة المخاطر المالية سببا في عدم إدراكهم للمخاطر المحتملة، كما أن يعمل البنك على إدارة المخاطر المالية بطريقة احترافية، في حين يتم تكوين المدققين الداخلين بدورات تكوينية تتضمن إدارة المخاطر المالية، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الانحراف المعياري لمجمل العبارات 0.45 وهو أقل من الواحد وهذا ما يشير إلى قلة تشتت إجابات المستجوبين وبالتالي تقارب وتمركز وجهة نظرهم وهذا دلالة على وجود تجانس (تقارب) في الإجابات لدى أفراد عينة المستجوبين.

ثالثا: قياس الأهمية النسبية لأبعاد ومتغيرات الدراسة

نوضح الأهمية النسبية لأبعاد ومتغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول متغيرات وأبعاد الدراسة

متغيرات الدراسة وأبعادها	الترتيب	الأبعاد	المتوسط الحسابي (Median)		الانحراف المعياري	
القيادة التنظيمية	**1**	**التدقيق الداخلي**	3.72	**3.71**	0.47	**0.39**
	3	**التحفظ المحاسبي**	3.69		0.41	
المخاطر المالية			**3.68**		**0.46**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات الSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع الموظفين موافقين على الأبعاد المتعلقة بالتدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي، إذ أن المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد المتغير المستقل قدر بـ **3.71**، حيث يقع ضمن المجال [3.4....4.2]، ونلاحظ بأن الانحراف المعياري لمجمل العبارات 0.39 وهو

أقل من الواحد وهذا ما يشير إلى قلة تشتت إجابات المستجوبين وبالتالي تقارب وتمركز وجهة نظرهم وهذا دلالة على وجود تجانس (تقارب) في الإجابات لدى أفراد عينة المستجوبين، وهذا يثبت لنا وجود دور هاته الأبعاد بالمؤسسات محل الدراسة، وفيما يلي ترتيب أهميتهم في المؤسسة محل الدراسة حسب وجهة نظر المستجوبين:

البعد الأول: التدقيق الداخلي المرتبة الأولى

البعد الثاني: التحفظ المحاسبي المرتبة الثانية

بالنسبة للبعد الأول المتعلق بالتدقيق الداخلي في المؤسسات محل الدراسة، وحسب وجهة نظر المستجوبين نجد أنه احتل المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي 3.72، يليه البعد الثاني المتعلق بالتحفظ المحاسبي بمتوسط إجمالي بلغ 3.69 في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية لدى أفراد عينة المستجوبين، ونلاحظ بأن الانحراف المعياري لمجمل العبارات 0.39 وهذا دلالة على وجود تقارب في الإجابات

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بعد أن تطرقنا لنتائج التحليل الإحصائي للمتوسط الحسابي والاتجاه العام لآراء أفراد العينة سنقوم باختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (α= 0.05).

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية

وبهدف معرفة مدى صحة الفرضية الرئيسية قمنا بالبحث في أثر العلاقة بين الظاهرتين المدروستين، أي وجود أو عدم وجود أثر بين التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي والمخاطر المالية وذلك بإجراء إحصاءات وصفية لمحاور الدراسة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الاستعانة **بمعامل الانحدار**، وعلى أساسه نجد اتجاه الفرضية، ونتأكد من صحة وثبوت الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بحيث: Ho الفرضية الصفرية، و H1 الفرضية البديلة.

وعلى ضوء الفرضية الرئيسية نحدد العلاقة بين كل محور من محاور المتغير المستقل مع محور المتغير التابع، ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الانحدار الأحادي لأثر التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية

المتغيرات المستقلة X	المتغير التابع Y	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	معامل الارتباط	قيمة f	قيمة a
أبعاد التدقيق الداخلي	**المخاطر المالية**	0.681	0.000	0.356	0.597	24.374	1.271

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS **(أنظر الملحق رقم 09)**

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط (0.597) أي بنسبة **59.7%** بين أبعاد التدقيق الداخلي والمخاطر المالية وهي قيمة مقبولة وموجبة، ونلاحظ أن قيمة R^2 تكفي للحكم بملائمة النموذج للبيانات حيث يتم اختبار ذلك النموذج، أي أن التغيير في المخاطر المالية سببه التغيير في أبعاد التدقيق الداخلي، بحيث أن معامل التحديد يعبر عن مقدار التغير في المخاطر المالية الذي يسببه المتغير المستقل، ونظرا لأن قيمة (F=24.374) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (F=4.17) والقيمة الاحتمالية (sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (α =0.05)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T)، أن التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي له دور إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

في حين يمكن تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين **التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية** كما يلي:

تكتب معادلة النموذج الخطي البسيط: $Y=a+bX$

$$Y=1.271+ 0. 1.681X$$

ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الانحدار الأحادي لأثر التدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية

المتغيرات المستقلة X	المتغير التابع Y	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	معامل الارتباط	قيمة f	قيمة a
التدقيق الداخلي	المخاطر المالية	0.463	0.001	0.231	0.481	13.320	2.074

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS **(أنظر الملحق رقم 10)**

يتبين لنا من خلال الجدول الخاص بالملحق رقم (10)، أن قيمة (sig=0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما يسمح لنا بالقول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية H1.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الانحدار الأحادي لأثر التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية

المتغيرات المستقلة X	المتغير التابع Y	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	معامل الارتباط	قيمة f	قيمة a
التحفظ المحاسبي	المخاطر المالية	0.659	0.000	0.361	0.601	24.863	1.363

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS **(أنظر الملحق رقم 11)**

يتبين لنا من خلال الجدول الخاص بالملحق رقم (11)، أن قيمة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما يسمح لنا بالقول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية H1.

ومنه نستنتج الجدول التالي المتعلق بملخص الفرضيات:

الجدول رقم (19): ملخص الفرضيات

رقم الفرضية	الفرضية	النتيجة
01	بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)	مقبولة
02	بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث حاولنا إسقاط الجزء النظري على المؤسسات محل الدراسة والمتمثلة في القطاع البنكي بولاية الأغواط، وقد قمنا بمعالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS21، ثم قمنا باختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتحصل عليها، حيث توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات المطروحة، بحيث تم وجود أثر للتدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها فإن التدقيق الداخلي وظيفة مهمة داخل المؤسسة بدوره البارز فهو يمنح لها اكبر حماية لممتلكاتها و حقوقها خصوصا مع كبر حجمها وذلك حفاظا على بقائها و استمرا رها, كما يهتم التدقيق الداخلي كذلك بتحسين الأداء المالي للمؤسسة و ذلك من خلال معالجة و تدقيق على الخدمات التي تقدمها لها من خلال اكتشاف أخطاء آو إهمال آو حتى الغش و التلاعب، و الحالات التي يتطلب تحسينها و مرا جعتها من خلال فحصه للقوائم المالية و التقارير و تحسين فعاليتها و كفاءة المؤسسة باستخدام القواعد و المؤشرات و تقييم أدائها المالي.

ومن خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والميداني في الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$
- بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية في القطاع البنكي بولاية الأغواط عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$

قائمة المراجع

أولا: الكتب :

المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان :المجمع العربي للمحاسبين. 2001،

محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل(الإطار النظري،المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي)، ط4 ، الإسكندرية –مصر، .

عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998.

أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2001،

أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، ط4 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2011

رضا خلاصي، مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات تطبيقها، الدار الجامعية، الإسكندرية –مصر، 2002–2003

مدير طه، أبو الخير ، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق المتداول على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 1، 2008

عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت،1990

رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المجاسبي، اط1، دار الثقافة ، عمان ، الأردن، 2009

ياسر السيد كاسب، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي، دراسة ميدانيه على الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، 2011

أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2013

منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية ، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية1999

خالد وهيب الراوي إدارة المخاطر المالية ، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009

سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

سيد الهواري، **إدارة البنوك، دراسة في الأساسيات**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987

محمد سعيد سلطان، عبد الغفارحنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك**، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 1989

طارق طه، **إدارة البنوك، "نظم المعلومات المصرفية"** دار الكتب، الإسكندرية، 2000

ثانيا: المذكرات

أقاسم عمر، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سن أولى ماستر، تخصصي تدقيق مراقبة التسيير وجباية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار،

بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا –سطيف –الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص د راسات مالية ومحاسبة معمق، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف –الجزائر، 2010–2011.

أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل" المعايير الدولية للمرا جعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية" ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية،2006–2007

شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة مبيعات –مقبوضات ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الج زائر، 2003– 2004

مصطفى أحمد محمد أحمد حماد ، دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية، دراسة تطبيقية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ب س،

تريرات أيمن، شلابي عمار، كيموش بلال، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لبعض الشركات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 01، الجزائر :جامعة 20 أوت– 1955 سكيكدة

ثالثا: المراجع الأجنبية

Reda Khalassi, L'AUDIT INTERNE –AUDIT OPERATIONNEL– Technique ,Méthodologie ,Contrôle interne, 3éme, Houma édition, Alger

KPMG : "Guide des banques et les établissements Financiers en Algérie ". 2012

الملاحق

جامـعة عمار ثـلـيـجي الأغـــــــواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان

هذه الاستمارة تتدرج ضمن مشروع اولي مقدم لنيل شهادة الماستر

في تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية

دراسة ميدانية على عينة من البنوك بولاية الاغواط

إعداد الطالب:

قيباج إبراهيم الخليل

العام الجامعي 2023/2022

المحور الأول : البيانات الشخصية

1. الجنس : ذكر ☐ انثى ☐
2. السن: 20سنة ☐ من 20الى 40 ☐ اكثر من 40☐.
3. الوظيفة: مدقق داخلي ☐ اطار محاسب ☐ اطار مالي ☐
4. الخبرة المهنية: اقل من 05 سنوات☐ من 05الى 10 سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات☐

العبارة	البدائل				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني : التدقيق الداخلي					
التدقيق الداخلي في البنك يسهم في تقييم إدارة الجودة					
للتدقيق الداخلي القدرة على اقتراح التحسينات لتطوير فاعلية الأنظمة					
يتأكد المدقق الداخلي من كل السجلات للتأكد من صحة المعلومات					
للتدقيق الداخلي دور في تقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة					
للتدقيق الداخلي دور في التأكد من عمل نظام الجودة من خلال المدقق الداخلي					
يتم الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي لمعرفة مدى كفاءة نظام الجودة في البنك					
هناك إجراءات موثقة تحدد صلاحيات المدقق الداخلي والمتعلقة بنظام ادارة الجودة في البنك					
يتابع المدقق الداخلي توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة					
المحور الثالث: التحفظ المحاسبي					
يميل المحاسب نحو تخفيض قيمة أصول الشركة المعلنة للجمهور في ظروف عد التأكد.					
تستخدم الشركة مبدأ التكلف التاريخية بشكل واسع في تقييم الأصول					
يميل المحاسب نحو تعظيم قيمة الالتزامات الشركة المعلنة للجمهور في ظروف عد التأكد.					
تفضل البنك استخدام معدل خصم أقل في تقييم الالتزامات الطويلة الأجل					
يفضل المحاسب إظهار مصاريف الشركة بأعلى قيمة ممكنة في ظروف					

عدم التأكد					
يفضل المحاسب المبالغة في تقدير مخصوص الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها					
يميل المحاسب نحو إظهار إيرادات الشركة باقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد					
يميل المحاسب الى تأخير الاعتراف بالإيرادات غير المحققة لحين تحققها					
المحور الثالث: إدارة المخاطر المالية ودور المدقق الداخلي					
التكوين الذي يحوزه المدقق الداخلي يمكنه من كشف المخاطر المالية					
يتابع المدقق الداخلي توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة للإدارة المالية					
يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ تدقيق المتابعة بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة حسب المعايير المعتمدة					
يتم تكوين المدققين الداخلين بدورات تكوينية تتضمن إدارة المخاطر المالية					
يستعين المدقق الداخلي بخبراء فنيين من داخل البنك في مجال إدارة المخاطر المالية					
عدم إشراك المدقق الداخلي في تربصات إدارة المخاطر المالية سببا في عذم إدراكهم للمخاطر المحتملة					
يتلقى المدقق الداخلي مجموعة من الصعوبات في مجال إدارة المخاطر المالية					
يعمل البنك على إدارة المخاطر المالية بطريقة احترافية					

الملحق رقم 02

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	46	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	46	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,786	24

الملحق رقم 04

Frequencies

Statistics

الجنس

N	Valid	46
	Missing	0

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	35	76,1	76,1	76,1
	أنثى	11	23,9	23,9	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

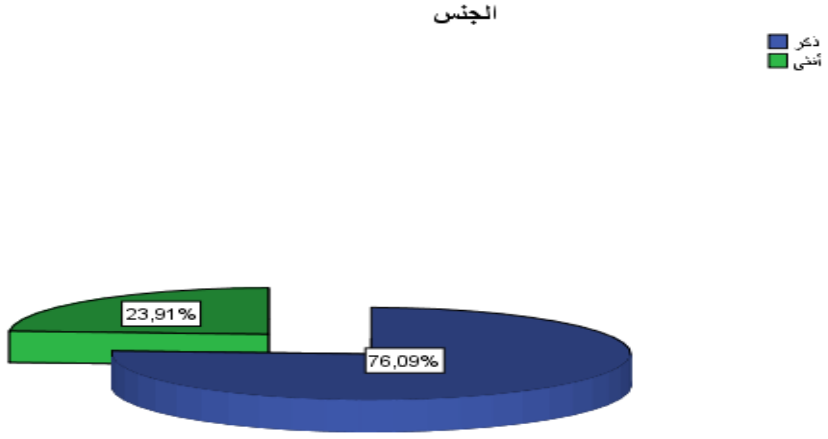

الملحق رقم 05

Frequencies

Statistics

السن

N	Valid	46
	Missing	0

لسن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	5	10,9	10,9	10,9
	من 30 سنة إلى 40 سنة	25	54,3	54,3	65,2
	أكثر من 40 سنة	16	34,8	34,8	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

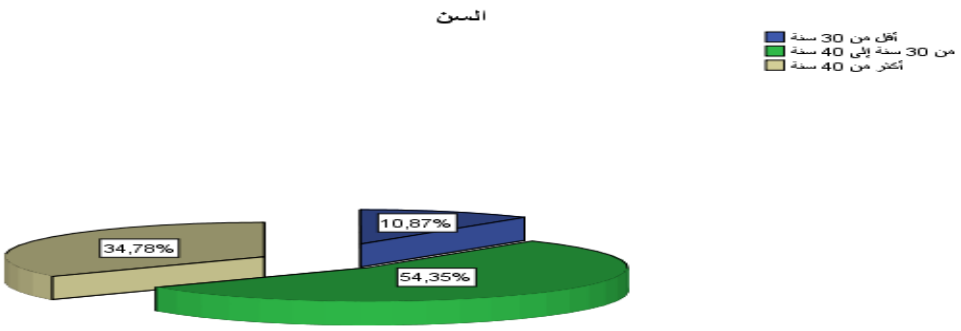

الملحق رقم 06

Frequencies

Statistics

الوظيفة

N	Valid	46
	Missing	0

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدقق داخلي	6	13,0	13,0	13,0
	إطار محاسب	10	21,7	21,7	34,8
	إطار مالي	30	65,2	65,2	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

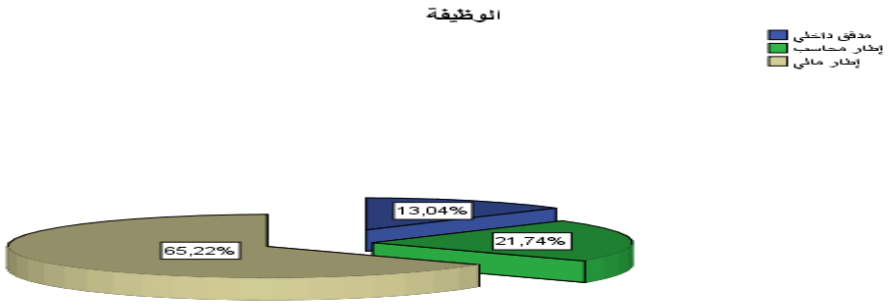

الملحق رقم 07

Frequencies

Statistiques

الخبرة المهنية

N	Valide	46
	Manquante	0

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	17,4	17,4	17,4
	من 5 إلى 10 سنوات	20	43,5	43,5	60,9
	أكثر من 10 سنوات	18	39,1	39,1	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

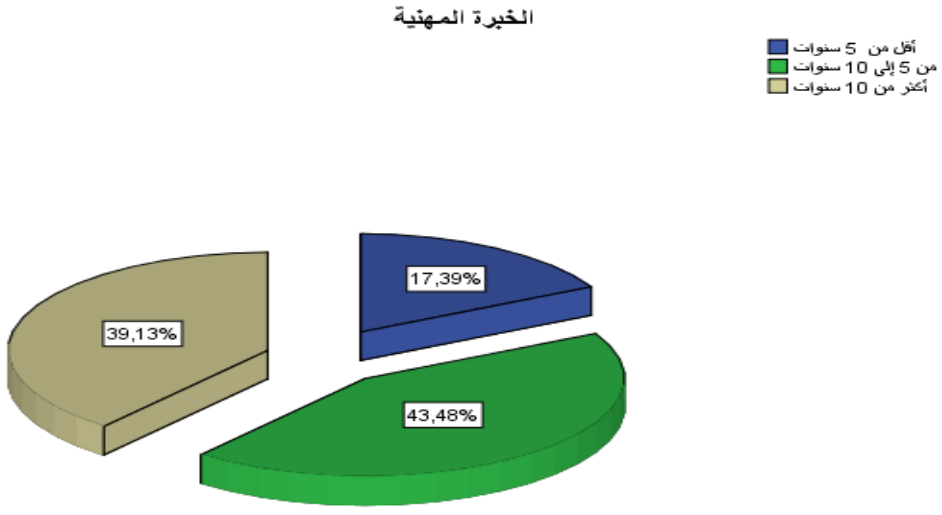

الملحق رقم 08

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
Q1	46	3,96	1,010
Q2	46	3,26	,999
Q3	46	4,11	,567
Q4	46	3,83	1,253
Q5	46	3,67	1,034
Q6	46	3,70	1,072
Q7	46	3,67	1,097
Q8	46	3,63	,997
AX1	46	3,7283	,47383
Q9	46	3,74	,976
Q10	46	3,26	1,144
Q11	46	3,52	,781
Q12	46	3,96	,965
Q13	46	3,78	,664
Q14	46	3,93	,533
Q15	46	3,67	1,034
Q16	46	3,70	1,072
AX2	46	3,6957	,41554
X	46	3,7120	,39976
Q17	46	3,67	1,097
Q18	46	3,70	,986
Q19	46	3,78	,892

Q20	46	3,91	,590
Q21	46	3,57	,750
Q22	46	4,04	,868
Q23	46	3,85	,420
Q24	46	3,87	,619
Y	46	3,7989	,45604
N valide (listwise)	46		

الملحق رقم 09

Régression

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,597[a]	,356	,342	,36997

a. Valeurs prédites : (constantes), X

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3,336	1	3,336	24,374	,000[b]
	Résidu	6,023	44	,137		
	Total	9,359	45			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), X

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,271	,515		2,467	,018
	X	,681	,138	,597	4,937	,000

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم 10

Régression

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,481[a]	,231	,214	,40442

a. Valeurs prédites : (constantes), AX1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2,162	1	2,162	13,220	,001[b]
	Résidu	7,196	44	,164		
	Total	9,359	45			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), AX1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,074	,478		4,338	,000
	AX1	,463	,127	,481	3,636	,001

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم 11

Régression

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,601[a]	,361	,346	,36872

a. Valeurs prédites : (constantes), AX2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3,377	1	3,377	24,836	,000[b]
	Résidu	5,982	44	,136		
	Total	9,359	45			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), AX2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,363	,492		2,771	,008
	AX2	,659	,132	,601	4,984	,000

a. Variable dépendante : Y